

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

إعداد

خالديه عدنان أمين محمد

إشراف

د. غسان دعاس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية
لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

إعداد

خالدیه عدنان أمين محمد

نُوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/12/08م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1- د. غسان دعاس / مشرفاً رئيساً

2- د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً

3- أ. د. عبد الناصر ابراهيم نور / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا النهار إلى بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا

تطيب الآخرة الا بعفوك.. الله ﷻ

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل

افتخار.. والدي العزيز

إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي.. وبلسم وجودي.. إلى أعلى

الحابيب والدتي الحنونة

إلى من هم أقرب إليّ من روحي إلى من شاركني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري ..

إخوتي

إلى بسمة الأمل ونبع الحنان إلى من هم بلسم روحي إلى ورود حياتي..حماتي وحمائي.

إلى الروح التي سكنت روحي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء ومعك أكون كل شيء الحب

الأول والآخر.. زوجي

الحب كل الحب إلى أعلى ما أملك..أبنائي

الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي ..

مشرفي الدكتور غسان دعاس

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون

شعورهم بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر..أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا في قسم

المحاسبة.. جامعة النجاح الوطنية.

الشكر والتقدير

قال تعالى:

((شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))
(آل عمران: 18)

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمداً ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام الرسالة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

بأصدق المشاعر وبأشدّ الكلمات الطيبة النابعة من قلب وفيّ، أقدم شكري وامتناني لمن كانوا سبب في استمرار واستكمال مسيرة حياتي، من وقفوا معي بأشدّ الظروف ومن حفزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس، أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالاحترام والتقدير لكم ..عائلتي.

للنجاح أناس يقدرّون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه، لذا نقدرّ جهودكم المضنية، فأنتم أهل للشكر والتقدير .. فوجب علينا تقديركم .. فلکم منا کلّ الثناء والتقدير... مشرفي الدكتور غسان دعاس وجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا .. قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

وكل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على جهودكم المباركة ووقتكم الثمين.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

The Readiness of the Palestinian Environment to Implement the Requirements of Forensic Accounting

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ورد، و أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

خالدیه عدنان أمين محمد

اسم الطالب:

Signature:

خالدیه عدنان

التوقيع:

Date:

2019/12/08

التاريخ:

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	اعضاء لجنة المناقشه	ب
	الاهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الاقرار	هـ
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ح
	قائمة الملاحق	ل
	الملخص	م
	الفصل الأول: مقدمه الى الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	3
4.1	فرضيات الدراسة	4
5.1	اهمية الدراسة	5
6.1	اهداف الدراسه	6
7.1	حدود الدراسه	7
8.1	محددات الدراسة	8
9.1	المنهج العلمي المستخدم	8
10.1	مجتمع وعينة الدراسة	8
11.1	أنواع ومصادر البيانات	8
12.1	متغيرات الدراسة	9
13.1	نموذج الدراسة البياني	10
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	11
1.2	مفهوم المحاسبه القضائيه	12
2.2	مراحل نشأة المحاسبه القضائيه	14
3.2	العلاقة بين المحاسبه القضائيه والتدقيق	15

الصفحة	الموضوع	الرقم
17	اهداف المحاسبه القضائيه	4.2
19	اجراءات المحاسبه القضائيه	5.2
19	مقومات المحاسب القضائي	6.2
28	مجالات عمل المحاسب القضائي	7.2
27	اساليب المحاسبه القضائيه	8.2
35	ما يميز الدراسه عن الدراسات السابقه	9.2
37	الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات	
38	المنهج العلمي المستخدم	1.3
39	مجتمع الدراسة	2.3
40	عينة الدراسة	3.3
42	انواع ومصادر البيانات	4.3
43	اجراءات الدراسه	5.3
44	تصميم الدراسة	6.3
45	صدق وثبات الاداه	7.3
45	المعالجه الاحصائيه	8.3
47	الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	
48	مقدمة	1.4
48	تحليل اسئلة الدراسة	2.4
71	اختبار فرضيات الدراسة	3.4
88	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
89	النتائج	1.5
98	التوصيات	2.5
103	قائمة المصادر والمراجع	
103	المراجع العربية	
106	المراجع الجنبية	
110	الملاحق	
b	Abstract	

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
جدول (1)	عدد الاستبانات الموزعه والاستبانات المكتمله ونسبة الاستجابه	40
جدول (2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	40
جدول (3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	41
جدول (4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	41
جدول (5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	41
جدول (6)	توزيع عينة الدراسة حسب الصفه	41
جدول (7)	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	49
جدول (8)	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثاني مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	52
جدول (9)	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثالث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	55
جدول (10)	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الرابع مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	59
جدول (11)	الأوساط الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الخامس مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	61

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
64	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال السادس مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	جدول (12)
67	الأوساط الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	جدول (13)
68	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	جدول (14)
70	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال التاسع مدى موافقة عينة الدراسة على عدد من المفاهيم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي	جدول (15)
72	اختبار الفرضية الأولى: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش باستخدام اختبار Binomial	جدول (16)
73	اختبار الفرضية الثانية: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم باستخدام اختبار Binomial	جدول (17)
74	اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق باستخدام اختبار Binomial	جدول (18)
75	اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون باستخدام اختبار Binomial	جدول (19)

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
جدول (20)	اختبار الفرضية الخامسة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات باستخدام اختبار Binomial	76
جدول (21)	اختبار الفرضية السادسة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال باستخدام اختبار Binomial	77
جدول (22)	اختبار الفرضية السابعة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه باستخدام اختبار Binomial	78
جدول (23)	اختبار الفرضية الثامنة: لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية باستخدام اختبار Binomial	78
جدول (24)	تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير الصفة	79
جدول (25)	اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفروق في متغير الصفة بالنسبة للمجال الثاني مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش يعزى لمتغير الصفة	81
جدول (26)	اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفروق في متغير الصفة بالنسبة للمجال الثالث مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم يعزى لمتغير الصفة	81
جدول (27)	اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفروق في متغير الصفة بالنسبة للمجال السادس مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات يعزى لمتغير الصفة	82
جدول (28)	تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير الفئة العمرية	82

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
84	تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي	جدول (29)
85	تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير التخصص	جدول (30)
86	تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة	جدول (31)

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
111	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة	ملحق (1)
112	استبانة الدراسة	ملحق (2)

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

إعداد

خالدیه عدنان أمين محمد

إشراف

د. غسان دعاس

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش، وعلم الجرائم، ومجال اجراءات التحقيق، وعلم القانون، ومجال تكنولوجيا المعلومات، ومجال الاتصال، والعلوم الماليه، واخيرا في مجال المهارات المحاسبية. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث قامت الباحثة بالاعتماد على الاستبانة بالاضافة إلى جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة من المصادر الثانوية الكتب، والمقالات، والدراسات السابقة، والرسائل الجامعية، والمواقع الالكترونية المتخصصة في إجراء هذه الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة وعينة من معدي الخطط الدراسيه، ومدققي الحسابات، والجهات الرقابية ومنها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود درجة مرتفعة من جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في العلوم الماليه، والمهارات المحاسبية، وعلم الاتصال، و اجراءات التحقيق، وعلم القانون، وتكنولوجيا المعلومات، وعلم الجرائم، ومكافحة الغش. واوصت الباحثة في ضوء نتائج الدراسة تزويد مدققي الحسابات بالمعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي، وتعزيز قدراتهم في مجال القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف بالسجلات والقوائم المالية للشركات، وتعزيز قدرات وكفايات مدققي الحسابات في مجال القدرة على ادارة المخاطر وضبط الغش والاحتيايل، والإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني، وتطوير مهارات وكفايات مدققي الحسابات في مجال تقديم الشهادة في المحكمة، وتطوير معرفتهم باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الاثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 اسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 أهداف الدراسة

7.1 حدود الدراسة

8.1 محددات الدراسة

9.1 المنهج العلمي المستخدم

10.1 مجتمع وعينة الدراسة

11.1 أنواع ومصادر البيانات

12.1 متغيرات الدراسة

13.1 النموذج الدراسي البياني

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

1.1 المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من انهيار المؤسسات والشركات المساهمة العامة والكبيرة الحجم وخاصة في القطاع المالي، مما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات المالية والاقتصادية في العديد من بلدان العالم وخاصة حدوث الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، والتي أثرت بدورها بصورة سلبية على الاقتصاديات العالمية، وأدت هذه الأزمة إلى تكبد المستثمرون لخسائر طائلة في استثماراتهم، مما دفع الهيئات والمنظمات المهنية الدولية والمحلية إلى بذل الجهود بهدف العمل على تحديد أسباب هذه الأزمات والمشكلات الاقتصادية والمالية، وما ينجم عنها من مشكلات اقتصادية ومالية واجتماعية عديدة، وكذلك جعل هذه المؤسسات تبحث في أساليب وآليات يمكن أن تسهم في إيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمات الاقتصادية والمالية.

وجد الباحثون أن من أهم هذه الآليات والأساليب والوسائل للحد من حدوث الفساد الإداري والمالي يتمثل فيما يعرف بالمحاسبة القضائية، وهي فرع جديد من علوم المحاسبة على اعتبار أنها تشكل أداة شاملة بهدف العمل على التحري والتحقيق في القضايا المالية وما يتعلق بها من ادعاءات محتملة بارتكاب أعمال الغش والاحتيال والمحاولة في تسوية النزاعات المالية من خلال استخدام القوانين والتشريعات (Singleton and Singleton, 2010).

وسيتم التعرف في هذه الدراسة إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية، والتعرف على الفجوة بين ما هو موجود وما هو متطلب من الكفايات في محاولة لتقديم مجموعة من الاقتراحات والتصورات في ضوء نتائج الدراسة الحالية التي قد تسهم في العمل على صياغة وتطوير البرامج التي تكفل العمل على تطوير المهارات والكفايات المحاسبية في مجال المحاسبة القضائية في فلسطين، والتي تعمل على تحقيق متطلبات المحاسبة القضائية في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

شهدت الاقتصاديات العالمية خلال السنوات القليلة زيادة كبيرة في عمليات الغش والاحتيال والتلاعب في البيانات والمعلومات التي تقوم الشركات المساهمة العامة بنشرها للمستثمرين ولذوي المصالح، مما أدى لتحمل المستثمرين خسائر كبيرة، كما أثرت على مصداقية البيانات المالية التي تقوم الشركات المساهمة العامة بنشرها، مما أدى إلى وجود حالة من الركود في الأسواق المالية وأسواق رأس المال العالمية، وخاصة بعد حدوث الأزمة العالمية في سنة 2008، مما أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية. وتسهم المحاسبة القضائية في لعب دوراً هاماً في زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، حيث توجد علاقة عكسية ما بين المحاسبة القضائية وممارسات الغش والتلاعب في القوائم المالية، حيث أن تطبيق اجراءات المحاسبة القضائية إلى جانب توفر تطبيق فاعل لمتطلبات ومبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة العامة يؤدي إلى تحقيق العدالة، وحماية حقوق كافة أصحاب المصالح من خلال الحد من ممارسات الغش في التقارير والبيانات المالية، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في هذه البيانات المالية. فلذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية؟

3.1 اسئلة الدراسة

ينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

1. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش؟
2. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم؟
3. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق؟

4. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون؟
5. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات؟
6. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الاتصال؟
7. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه؟
8. ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية؟

4.1 فرضيات الدراسة

بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. الفرضية الاولى (H_0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.
2. الفرضية الثانية (H_0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.
3. الفرضية الثالثة (H_0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق.
4. الفرضية الرابعة (H_0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

5. الفرضية الخامسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات.
6. الفرضية السادسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الاتصال.
7. الفرضية السابعة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية.
8. الفرضية الثامنة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية.

5.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في ظل تزايد انتشار ظاهرة الغش والاحتيال المالي في الشركات المساهمة العامة، حيث أدت هذه الظواهر لوجود الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تكبد المساهمين وأصحاب المصالح لخسائر كبيرة، وانهيار العديد من الشركات الكبيرة، وبالتالي أدت هذه الأزمات إلى التشكيك في نزاهة وموضوعية البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها للمستخدمين، مما أدى لوجود المحاسبة القضائية والتي تتطلب العديد من المهارات، والمعارف العلمية والعملية، لقيام المحاسب القضائي بدوره على أكمل وجه، وبالتالي تنبع أهمية هذه الدراسة في تحديد أهم متطلبات المحاسبة القضائية، وخاصة أن هذه المهنة تعتبر حديثة العهد نسبياً على مستوى الساحة الفلسطينية والعربية. كما أن الفهم الجيد لمتطلبات المحاسبة القضائية يسهم بالعمل على بلورة خطط استراتيجية تمكن من تطوير هذه المهنة الهامة في فلسطين، والاهتمام بتنمية وتطوير مهارات وكفايات ومعارف المحاسب القضائي في فلسطين.

تتمثل أهمية هذه الدراسة بأهمية المحاسبة القضائية وما تلعبه من دور هام بالتحري والنقضي المالي مع التطور في أساليب وأدوات المخالفات المالية، وكثرة الدعاوى، والنزاعات المالية بالمحاكم التي تتطلب منها الاستعانة بالمحاسب القضائي، وذلك لتمكينها من تجميع البيانات

والمعلومات اللازمة من جهة متخصصة في التحري والتقصي عن المخالفات المالية والمحاسبية، وستكون هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لكافة الفئات ذات العلاقة بتطوير وتعزيز دور المدقق، سواء أكانت مكاتب المحاسبة القضائية أو الجهات الرقابية الحكومية التي تسعى إلى تطوير مهارات وكفايات ومعارف ومدققي الحسابات، وتوفير مدققين ذوي كفاءة للحد من حدوث الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية والفساد المالي والإداري وغيرها من مخاطر (الجليلي، 2012).

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية من وجهة نظر معدي الخطط الدراسية، ومدققي الحسابات، والجهات الرقابية ومنها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية.

وبناء عليه يمكن إيجاز أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.
2. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.
3. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق.
4. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.
5. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

6. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الاتصال.
7. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه.
8. التعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات الحاسبية.

7.1 حدود الدراسة

- حدود موضوعية:
تبحث هذه الدراسة في مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية فقط دون غيرها من موضوعات ذات علاقة بالمحاسبة القضائية.
- حدود مكانية:
مكاتب التدقيق ومراجعة الحسابات في فلسطين، ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية.
- حدود زمانية:
تم اجراء الدراسة خلال العام الدراسي 2018 -2019 حسب التقويم الأكاديمي في جامعة النجاح الوطنية.
- حدود بشرية:
معدي الخطط الدراسي، ومدققي الحسابات، والجهات الرقابية منها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية في الضفة الغربية وذلك لعدم إمكانية الخروج إلى قطاع غزة.

8.1 محددات الدراسة

- محدودية المؤلفات والدراسات والبحوث التي تتناول المحاسبة القضائية في البيئة العربية والفلسطينية.
- يعد مجال المحاسبة القضائية مجال حديث نسبياً في مجال مهنة المحاسبة، وبالتالي فإن تطبيقات المحاسبة القضائية ومتطلباتها تعتبر غير واضحة لدى العديد من الجهات التي تهتم بمهنة المحاسبة وخاصة لدى مدققي الحسابات.
- عدم وجود مؤسسات تعنى بموضوع المحاسبة القضائية في المجتمع الفلسطيني.

9.1 المنهج العلمي المستخدم

اعتمدت الباحثة على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث قامت الباحثة بالاعتماد على الاستبانة في إجراء هذه الدراسة للتعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية (ملحم، 2000، ص 324). وتتكون العينة من معدي الخطط الدراسي، ومدققي الحسابات، والجهات الرقابية ومنها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية.

10.1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من معدي الخطط الدراسي، والمدققين، والجهات الرقابية منها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية حيث تم في هذه الدراسة استخدام الاستبانة من خلال أسلوب المسح الشامل.

11.1 أنواع ومصادر البيانات

اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على نوعين من المصادر هما: المصادر الثانوية وذلك من خلال مراجعة البحوث والدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية، وذلك للتعرف على مفهوم المحاسبة القضائية، ومجالات تطبيقها، وأهدافها، وتحديد أهمية المحاسبة القضائية وأثره في

مكافحة التلاعب في البيانات المالية، والتصدي لظاهرة الغش والاحتيال في الشركات والمنظمات، وبيان متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية من خلال تحديد الاحتياجات، والمهارات، والمعارف العلمية والعملية التي يتطلب من المحاسب القضائي اكتسابها، وخاصة أن مهنة ومهام المحاسب القضائي هي مهام وواجبات متشعبة، ويحتاج للكثير من المهارات والمعارف العلمية والعملية في هذا المجال. تم جمع هذه البيانات من خلال البحوث والرسائل الجامعية، ومراجعة العديد من أطروحات الدكتوراة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، وكذلك مراجعة العديد من المجالات، والمقالات المتخصصة في شؤون المحاسبة، وخاصة المحاسبة القضائية سواءً باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.

اعتمدت الباحثة كذلك على المصادر الأولية وهي المصادر التي تعد أول مرة من خلال الباحث وتم جمع البيانات والمعلومات الأولية من خلال استبانة تم تطويرها من خلال الباحثة في ضوء أدوات الدراسة للبحوث السابقة ومن خلال مراجعة الإطار النظري.

12.1 متغيرات الدراسة

تم في هذا القسم من الدراسة تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتعرف على نموذج الدراسة وهي على النحو التالي:

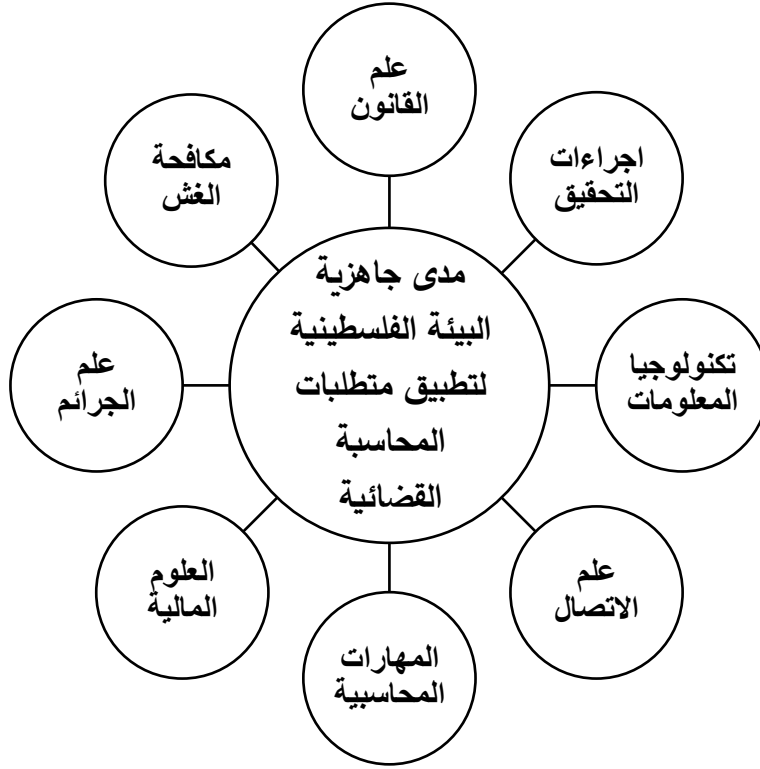
المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل بالمجالات التي يجب توفرها كمتطلبات لتطبيق المحاسبة القضائية وتتكون من مجالات مكافحة الغش، وعلم الجرائم، وإجراء التحقيقات، وعلم القانون، وتكنولوجيا المعلومات، وعلم الاتصال، والعلوم المالية، والمهارات المحاسبية عند قيامهم بمهامهم وواجباتهم المهنية.

المتغير التابع:

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية.

13.1 النموذج الدراسي البياني



المصدر: اعداد الباحثة.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم المحاسبة القضائية

2.2 مراحل نشأة المحاسبة القضائية

3.2 العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق

4.2 أهداف المحاسبة القضائية

5.2 إجراءات المحاسبة القضائية

6.2 مقومات المحاسب القضائي

7.2 مجالات عمل المحاسب القضائي

8.2 أساليب المحاسبة القضائية

9.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يشتمل الفصل الثاني من الدراسة على كلاً من الجانب المفاهيمي للمحاسبة القضائية من حيث مفهوم المحاسبة القضائية، ومراحل نشأتها، والعلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق، وأهداف المحاسبة القضائية وإجراءاتها، ومقوماتها، ومجالات عمل المحاسب القضائي، وأساليب المحاسبة القضائية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم المحاسبة القضائية

تعرف المحاسبة القضائية على أنها العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة، والتمويل، والضرائب، والتحليل المالي، والتحري والاستفسار، وفحص المسائل في القانون المدني، والقانون الجنائي بغية الوصول إلى الحقيقة والصدق، الذي من خلاله يتمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه الخبير (Singleton and Singleton, 2010). وكما يعرف (الجليلي، 2012) المحاسبة القضائية على أنها "مجال أو حقل من حقول المعرفة المحاسبية، والتي تتخصص في مجال توضيح وتحديد الالتزامات التي تنتج عن النزاعات الفعلية والمتوقعة بين الأطراف المتنازعة للمحكمة من خلال تطبيق المفاهيم، والأساليب المحاسبية بهدف القيام بحل المشكلات القضائية، وتولي عملية الإفصاح عن الأشخاص المسؤولين عن الغش والتلاعب" كما ويعرفها (Coenen, 2006) على أنها "عملية تطبيق المبادئ المحاسبية، والنظريات المحاسبية، والضوابط والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني". وقد بين (الجليلي، 2012) على أن المحاسبة القضائية تشمل كافة فروع المعرفة المحاسبية، وكذلك تتكون من عنصر الخدمات القانونية، وعنصر خدمات التدقيق.

وعرف (Zadeh and Ramazani, 2012) المحاسبة القضائية على أنها "فرع

متخصص من فروع المحاسبة التي تتعلق بالقضايا القانونية، والشكاوى المالية، وتقديم خدماتها

كخبير في مجالات عدة من أهمها: التثمين، ومطالبات التأمين، وقضايا الاحتيال المالية، والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية. بينما يعرف (أحمد، 2014) المحاسبة القضائية من الناحية الإجرائية على أنها عبارة عن "تطبيق المهام والمهارات المحاسبية بغية تحقيق الأغراض التوثيقية، أو الاجراء المتخذ بغية تحديد، وتسوية، وتسجيل، واستخراج، وتصنيف، والتحقق من مدى صحة البيانات المالية السابقة والأنشطة المحاسبية الأخرى في توقع البيانات المستقبلية بهدف الحصول على دليل ملائم عن مدى صحة أنشطة المؤسسة وتسوية النزاعات القانونية". ويعرف (Blessing, 2015) المحاسبة القضائية أنها "نتيجة عملية التكامل الحاصلة بين مهارات المحاسبين والمدققين ومهارات التحقيق".

ويعرف (جلس، 2012) المحاسبة القضائية على أنها "وسيلة هامة وسريعة بغية حل المنازعات التجارية والمالية بين أطراف النزاع خلال فترة زمنية متفق عليها بين طرفي النزاع من خلال خبراء متخصصين، ومؤهلين بغية الحد من الأعباء الملقاة على المحاكم، وتمتاز هذه المهنة بتوافر عناصر الاستقلالية، والحياد وذلك لتبني وجهة نظر من يتم الاتفاق عليه من أطراف النزاع، وعدم اكتمال البيانات المالية أو افتقارها للمصادقية، إضافة لعدم المام المحكم المالي بالنواحي القانونية".

عرف (محمود وداود، 2014) المحاسبة القضائية على أنها "استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم جمعها من مصادر مختلفة بصورة موضوعية وبأسلوب يمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة التي يتم اتخاذها في المحكمة" ويبين (محمود وداود، 2014) على أن المحاسبة القضائية "عملية تطبيق المعرفة المحاسبية، والقانونية، وتكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام العديد من تقنيات البحث والكشف عن الاحتيال المالي، والقيام بتقديم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بغرض كشف الإنحرافات عن المعايير، والتحقق من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند اعداد البيانات المالية".

بناء عليه يمكن تعريف المحاسبة القضائية على أنها حقل من حقول المحاسبة يتمتع فيه المحاسب بخبرة مهنية مرتفعة بغية تقديم أدلة موضوعية إلى الجهات المختصة بالقضية محل

التحقيق، أو النزاع بغية ترشيد عملية اتخاذ القرارات. وهي مجموعة من الخبرات والمهارات الخاصة بالتدقيق والتحقيق وهي تؤدي إلى شكل شهادة أو استشارة، حيث أنها تغطي مجالات عديدة مثل "المسؤولية عن المنتج، الملكية الفكرية، الاخلال بالضمان أو الوكالة، والنزاعات بين المساهمين والشركاء.

2.2 مراحل نشأة المحاسبة القضائية

ظهرت المحاسبة القضائية في مطلع القرن التاسع عشر وبالتحديد في سنة (1817)، حيث تم تسجيل أول قضية والتي عرفت بقضية "ماير ضد سيفتون"، وهي عبارة عن نزاع مالي حدث بين طرفين حيث تم اللجوء إلى محكمة كندية للتحقيق فيه من خلال الاستعانة بخبرة محاسبية (القاضي، 2013). وفي عام (1824) تم نشر أول اعلان في إحدى الصحف في اسكتلندا، حيث كان هناك دعوى للحكام، والمحامين، والمحاسبين للتحقيق في شبهات بوجود نشاط احتيالي، ولكن يعتبر أول بداية حقيقية لها في أمريكا وانجلترا في سنة 1900، وخاصة بعد القيام بإقرار قانون الضريبة الفيدرالي الموحد مما خلق حاجة إلى وجود وتطور مهنة المحاسبة القضائية للحد من التهرب الضريبي، وبدأ بعد ذلك تقديم العديد من الطلبات لنيل شهادة خبير قضائي وخاصة في سنة 1929 مما أوجد الحاجة لتطوير الجوانب القانونية لدى المحاسبين (Islam et al, 2011).

ويمكن ايجاز أهم المراحل والأحداث التاريخية التي واكبت تطور مهنة المحاسبة القضائية بالمرحلة الآتية: قام (Maurice Peloubet, 1946) بنشر مقال بعنوان "المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم" وهذا المقال يعتبر أول مرة يتم الإشارة إلى كلمة المحاسبة القضائية. وفي سنة (1982) قام (Francis C. Dykeman) بإصدار أول كتاب تحت عنوان "المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة"، وفي سنة (1986) قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة (رقم 7) والذي قام بدوره بتحديد مجالات الخدمات المحاسبية القضائية والتي اشتملت على ستة مجالات: تحديد قيمة الأضرار، منع الاحتكار، المحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، والتحليلات.

وتم في سنة 1997 إنشاء أول منظمة تعنى بشؤون المحاسبة القضائية على وجه التحديد وهو المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين. وتم في العام التالي إصدار أول مجلة تعنى بحقل المحاسبة القضائية في جامعة ليفزيانا، وصدر في سنة (2003) تقرير لجنة التسوية والنزاعات في AICPA عن دمج إجراءات المحاسبة القضائية في بنية المراجعة "على ضوء قانون سربين اوكللي والمعيار الجديد SAS99، وفي عام 2008م ازداد الزخم الحكومي والشعبي بضرورة توفير محاسبين قضائيين معتمدين بسبب الانهيار الاقتصادي واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة بعد الأزمة المالية العالمية (Dreyer, 2014).

قامت الجمعية الأمريكية للمحاسبين في سنة (2009) بإقرار المحاسبة القضائية، وقامت الجمعية بتخصيص فصل في المقالة يتعلق بالمحاسبة القضائية بغية تشجيع الباحثين والمختصين على الكتابة في هذا التخصص الجديد من تخصصات المحاسبة، وفي سنة (2011) صدر قانون دود - فرانك والذي يعتبر أهم قانون صدر للإصلاح المالي منذ قانون البورصات في 1933، حتى أصبحت المحاسبة القضائية علم يدرس في أكاديميات المحاسبة (Dreyer, 2014).

ويبرر (دعاس، 2016) أن أهم مبررات زيادة الاهتمام في تخصص المحاسبة القضائية تتمثل في عدم قدرة لجان التدقيق والتدقيق الداخلي من التركيز على جميع الحقائق والجوانب الفنية الخفية في الشركات والمنظمات وخاصة ما يتعلق بالاحتيال وسوء استغلال المورد وأصول الشركة، وعدم توافر الاستقلالية والنزاهة في عملية تعيين مدققي الحسابات القانونيين، وعدم توافر الاستقلالية لدى المدققين الداخليين للشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب عند اكتشاف حالة غش أو الاحتيال. ويضاف إلى ذلك إلى أن وظيفة المدقق الخارجي تقتصر في تدقيق ومراجعة البيانات المالية للشركات، والقيام بإبداء الرأي حول مدى انسجام البيانات المالية في عملية اعدادها مع المبادئ المحاسبية.

3.2 العلاقة بين المحاسبة القضائية وعمليات التدقيق

تعتبر العلاقة بين مراجعي الحسابات والمحاسبة القضائية علاقة ارتباطية قوية، يعود السبب في وجود هذه العلاقة الارتباطية نتيجة التغير في ديناميكية التغيرات في المتغيرات والظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية عبر الزمن التي تمر بها المجتمعات

البشرية (الجليلي، 2012). فقد بين (Bhide, 2012) أن الهدف من التدقيق المالي القيام بفحص والتحقق من إعداد البيانات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) والعمل على إعداد وتقديم تقرير محايد ونزيه يظهر حقيقة النشاط الذي تمارسه المنظمة أو المؤسسة، ومدى تحلي هذه البيانات المالية بالمصداقية، والعدالة، والنزاهة، وعكس صورة واضحة عن واقع ونتائج الأداء المالي للمنظمة، أو المؤسسة، أو الوحدة الاقتصادية، بالمقابل فإن المحاسبة القضائية تهدف إلى الوقوف والتحقيق والتفتيش في حالات الاختلاس، والغش، والاحتيال، وبيان المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي توفر البيئة غير السليمة الملائمة لممارسة حالات الغش والاحتيال.

من جهة أخرى بينت نتيجة دراسة (Gangollyet et al, 2002) على أن طبيعة عمليات التدقيق المالي قائمة من تلقاء نفسها، بينما طبيعة عمليات المحاسب القضائي فهي تقوم على دعم عمل المستشار القانوني أو مجلس الإدارة، كما بينت نتائج الدراسة على أن نوعية الاتصالات ما بين مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة والتدقيق عادة ما تتسم بعقد اجتماعات المنظمة بمواقيت محددة من الأساس مع الإدارة التنفيذية، بينما في مجال عمل المحاسبة القضائية فعادة ما يكون هناك اتصالات بصورة مستمرة ومتكررة مع لجنة المراجعة والتدقيق والإدارة التنفيذية، ولكن هذه الاجتماعات ليس بالضرورة أن تكون دورية أو محددة ضمن إطار زمني، ومن جهة أخرى فإن المدقق المالي يقوم بعمله على افتراض صحة البيانات المالية التي يقوم بمراجعتها وتدقيقها، ولكن في مجال عمل المحاسب القضائي فإنه لا يقوم على افتراض ذلك.

في دراسة (أحمد، 2013) والتي عملت على بيان الفروق بين المهارات المطلوبة للمحاسب القضائي والتدقيق الخارجي، فقد أظهرت نتائج الدراسة على أن المهارات الواجب توافرها في المحاسب القضائي عادةً ما تكون متخصصة ومتكاملة من حيث مهارات المحاسبة والمراجعة والأساسيات القانونية، ولكن في مجال التدقيق المالي فإن أهم المهارات الواجب توافرها في المدقق ليقيم بعمله على أكمل وجه تتمثل في اتقان مهارات إعداد وعرض البيانات المالية للشركة، كما أن عمل المدقق الداخلي يقتصر على القضايا المدنية وهي عملية روتينية ثابتة في المنظمات.

4.2 أهداف المحاسبة القضائية

تهدف المحاسبة القضائية إلى التحقق من صحة ادعاءات الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالخلاف، وكذلك تتولى المحاسبة القضائية عملية التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها، واكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية، أو الممارسات الخاطئة التي يتم ارتكابها من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، والقيام بعملية تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية التي يتم تكبدها أو المحتملة، وتولي عملية جمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية بغية دعم المطالبات القانونية لاستردادها، كما تتولى عملية إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، والمثول أمام المحاكم إذا ما لزم الأمر ذلك (أحمد، 2013).

بالتالي يمكن القول في هذا المقام أن المحاسبة القضائية هي عبارة عن عملية تحليل وتقييم للمعاملات التجارية، والتحري عن عمليات الاحتيال والحد منها بغية وضع استراتيجيات تكفل الحد ومنع الاحتيال مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.

بين (Olugbenga, 2013) على وجود العديد من الأهداف التي تسعى المحاسبة القضائية إلى تحقيقها وتتمثل هذه الأهداف والخدمات في الأمور الآتية:

1. التحري والكشف عن الغش في القوائم المالية، ويقوم المحاسب القضائي بتقديم هذه الخدمات من خلال مراجعة الحالات الفعلية للغش، والبحث عن أساليب ومقترحات للحد من الغش في البيانات المالية، والعمل على صيانة وحماية موجودات الشركة وحقوق المساهمين فيها، والاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال الإجراءات الهادفة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك، ويكون ذلك من خلال العمل على توفير ذلك شفويًا أو على شكل تقارير يتم رفعها للجهات المختصة وذات العلاقة.

2. دعم التقاضي: وتتمثل هذه الوظيفة في القيام بجمع المستندات والوثائق والمعززات التي تهدف لقبول أو رفض الإدعاء، ومن ثم تولي عملية مراجعة والتحقق في صحة المستندات الملائمة بغية تقديم التقييم المبدئي للحالة، ومن ثم القيام بتحديد مجال وقيمة الخسارة، وفحص الأدلة المؤيدة لوجود الغش أو الاحتيال في المنظمة وذلك من خلال الاهتمام بإجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة (الجليلي، 2012).

في هذا المجال يقوم المحاسب القضائي بتقديم خدمات الشاهد الخبير من خلال تقديم الخدمات المهنية على شكل تقرير، أو بصورة شفوية أمام المحاكم المختصة، حيث يلعب المحاسب القضائي دوراً هاماً في ابداء الرأي المالي والفني بناء على يملكه من خبرات، ومؤهلات، ومهارات، وكفايات.

3. الخدمات الاستشارية: يقوم المحاسب القانوني بدور هام في تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية والتي تتمثل في العمل بصفته مستشاراً، ومحكماً مالياً، ووسيطاً، وخبيراً في تقرير الخبراء وما إلى ذلك من خدمات متنوعة ومختلفة في مجال الاستشارات المالية والفنية.

4. القيام بمجموعة من الخدمات المتنوعة في مجالات مطالبات التأمين، والكشف عن حالات الغش، والتزوير، والتلاعب في البيانات، والاحتيال، والكشف عن الإهمال المهني، وحل المنازعات المالية والتجارية، ودعم الحكومة، والحد من الضغط على المحاكم مما يؤدي إلى زيادة سرعة وتيرة عمل القضاء في الدولة.

وبين (السيسي، 2006) أن "أهمية المحاسبية القضائية تتمثل في كونها إحدى المجالات الجوهرية التي تحمل العديد من الفرص بغية تلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي، وتمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشاراً

قضائياً على مستوى رفيع، وتبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحوث، وتساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة الكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء على إقرار الحق وتحقيق العدالة، وتساهم المحاسبة القضائية بشكل فاعل في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وتعزيز الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، والعمل على اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية".

5.2 إجراءات المحاسبة القضائية

تشمل المحاسبة القضائية مجموعة من الإجراءات التي يمكن ايجازها على النحو الآتي:
القيام بداية بالالتقاء بالعميل للقيام بتحديد بطبيعة المشكلة القائمة، والقيام بدراسة وتحديد أبعاد المشكلة ودوافعها، ومن ثم البحث في الأطراف ذات العلاقة بالصراع، أو الأطراف التي يمكن أن يكون لها تأثير في حل المشكلة، بعد ذلك يقوم المحاسب القانوني وهي مرحلة ما يعرف بالتحقيق الأولي بغية العمل على تطوير الخطة المفصلة لمعالجة المشكلة، ومن ثم القيام بتحديد خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي سيتم اتباعها في مجال حل الخلاف أو المشكلة القائمة، ومن ثم تولي عملية جمع الأدلة وتقييمها للتحقق من صحة البيانات من خلال استخدام الأساليب والآليات الملائمة، وتحليل الأضرار وقيمتها الحالية باستخدام التقنيات الملائمة، والقيام بإعداد التقرير النهائي مبيناً فيه مجال عمله، والمنهج المستخدم، وأي محددات أو تحديات موجودة، وبالنهاية تقديم رأيه الشخصي معززاً له بالدلائل التي تمكن من الحصول عليها والاطلاع عليها. (القاضي، 2013)

6.2 مقومات المحاسب القضائي

أشار (Crumbley and Apostolou, 2002) على أن المحاسب القضائي يجب أن يمتلك ثلاث مؤهلات أساسية وهي: الخلفية المحاسبية القوية له، وكذلك مؤهلات المعرفة في مجال التدقيق، والرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر، واكتشاف الاحتيال، وامتلاك الفهم الأساسي للبيئة

القانونية، وكذلك امتلاك مهارات الاتصال الشفوية والكتابية. وبينت نتائج دراسة (سعد الدين، 2010) إلى ضرورة توافر مجموعة من المهارات والمعارف الخاصة في المحاسب القضائية بغية تدعيم دوره للحد من الفساد المالي والإداري ومنها: فهم ومعرفة واسعة في مجال العلوم المحاسبية المتقدمة وخاصة المعرفة في مجال التدقيق، ومعرفة جيدة لأساليب وإجراءات التحريات والتقصي، والتحقق، والتحقيق، وكذلك فهم جيد لعمليات التلاعب بالبيانات المالية، ومعرفة طرق المحاسبة الاحتياالية المضللة، والمعرفة الجيدة في القوانين والتشريعات، والإجراءات القضائية، وإجراءات التقاضي، وإجادة مهارات الاتصال والتواصل الشفهي والكتابي، وإجادة ممارسة التفكير التحليلي المنظم والمنهجي لحل النزاعات القضائية، وممارسة أعلى درجات الشك المهني عند تنفيذ برنامج التدقيق، والانتباه إلى أدق التفاصيل، وتحليل البيانات بدقة، والتفكير بشكل خلاق، وتمتع المحاسب القضائية بالقدرة على إعادة بناء تفاصيل المعاملات المحاسبية الماضية، وذاكرة فوتوغرافية تسهم بدور فاعل في تصور هذه الأحداث.

في هذا المجال خلصت نتائج دراسة (Grippio and Ibex, 2003) وجود مجموعة من الخصائص التي تميز المحاسب القضائية ومن أهم هذه الخصائص التعليم والتدريب، والتعليم المستمر والمتقدم في التخصصات المناسبة، والخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة، والمراجعة، والقانون، ومهارات الاتصال الشفوية والكتابية، والخبرة العملية في مجال الأعمال التجارية، والقدرة على العمل ضمن بيئة الفريق. واتفقت نتيجة دراسة (Sanchez and Trewin, 2004) على أن المحاسب القضائية يجب أن يتمتع بالمعرفة الجيدة بالقواعد القانونية والتشريعات القضائية، والمعرفة الجيدة بعلوم المحاسبة ومبادئها ونظرياتها، وفرضياتها، والتمتع بالخبرة الطويلة والتدريب المستمر، واكتساب الثقافة الكافية مما يسهم في سهولة فهم الدليل أو تأكيد حقيقة معينة، وهذه الخبرات والمهارات والمعارف تحتاج إلى شهادات وخبرات مهنية. وخلصت نتيجة دراسة (Zysman, 2010) إلى وجود مجموعة من الصفات الشخصية للمحاسب القضائي والتي تشمل الفضول، والاستمرارية، والإبداع، والقدرة على التقدير والتنظيم، والمهنية السليمة، وأن يكون قادراً على النظر في كافة الخيارات والبدائل، وأن يكون قادراً على التدقيق في تفاصيل الأمور، والقدرة على الاستماع بشكل فاعل والتواصل بوضوح ودقة.

وأوصت دراسة (Ramaswamy, 2007) ضرورة الاهتمام بتهيئة المحاسب القضائي المطلوب لمواجهة الحاجات المتزايدة في مختلف مناحي الحياة، وذلك من خلال الإعداد والتطوير العلمي، والعملية المهني للمحاسب في مجالات القانون، والمالية، ومهارات التحقيق، والاتصال، وعلم المحاسبة، واتقان مهارات الاستقصاء، أو التحري، والتحقيق. وبالتالي يجب أن يتميز المحاسب القضائي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من محاسبين ومن هذه الصفات والخصائص والمهارات والمؤهلات العلمية والعملية، ومن أهم هذه الصفات الشخصية هي الفضول والاستمرارية، والإبداع، والقدرة على التقدير والتنظيم، وأن يكون أهلاً للثقة، والمهنية السليمة، وأن يكون قادراً على الاستماع بشكل فاعل والتواصل بدقة ووضوح. وأكدت نتيجة دراسة (Hopwood and Young, 2008) أن المحاسب القضائية يحصل على تأهيل جيد في العديد من الجوانب وخاصة التأهيل في العلوم المحاسبية التي تمكن المحاسب القضائي من تحليل وتفسير المعلومات المالية الضرورية، والمعرفة بالرقابة الداخلية والحوكمة، واكتساب مهارات المراجعة لأن جمع المعلومات والبيانات وطبيعة الاثبات في المحاسبة القضائية تتطلب أن يكون المحاسب القضائي قادراً على جمع وتحليل المعلومات ذات العلاقة، واتقان مهارات مكافحة الغش، ومهارات الوقاية ومنع واكتشاف ومعالجة الغش، واتقان مهارات التحقيق وخاصة تقنيات المراقبة، وإجراء المقابلات الشخصية، ومهارات الاستجواب، والالمام بمهارات علم الإجرام وخاصة الدراسة السيكولوجية للمجرمين من خلال دراسة وتحديد دوافع وحوافز ارتكاب الجريمة، وطبيعته النفسية، والالمام بعلم القانون وخاصة المعرفة بالقوانين والتشريعات والإجراءات المتبعة في المحاكم والتي تمكن المحاسب القضائي من تحديد أنواع الأدلة اللازمة التي تتفق مع المعايير القانونية للسلطات القضائية والتي تمثل الدليل المحكم، وطرق حفظ الدليل بالأسلوب الذي يقابل معايير المحاكم، وضرورة اتقان إجادة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصة اتقان مهارات الاتصال الالكتروني المباشر، والخبرة في أجهزة الحاسوب والبرمجيات لما لذلك من أهمية كبيرة في حفظ البيانات، واستخلاصها، وتقييم قدرة الأساليب الرقابية على معالجة وتحليل البيانات، وتجميع المعلومات لأغراض الرقابة، وتحليل البيانات، واتقان مهارات الاتصال والتي تجعل توصيل التحليلات والتحقيقات تتم بشكل صحيح وواضح إلى كافة مستخدمي خدمات المحاسب القضائي.

وركزت دراسة (James, 2008) التعرف على مهارات المحاسب القضائي في إطار عقلية استقصائية للقضايا العالقة من وجهة نظر الممارسين للمحاسبة القضائية، والأكاديميين، والمستفيدين من خدمات المحاسبة القضائية، وأظهرت نتائج الدراسة أن المحاسب القضائي يجب أن يتحلى بالقدرة على كشف الحقائق بغية تقديم شهادة صادقة، ويتفق الأكاديميون والممارسون على أهمية قيام المحاسب القضائي بتطبيق الأساليب الشاملة، وهذا يستدعي اكتساب مهارات العقلية المتفتحة، والقدرة على حل اللغز المالي، واتقان مهارة الاتصال الشفوي، والقدرة على الاتصال التحريري، ومعرفة بالإجراءات القانونية، وقواعد الاثبات والعمل بها، ونقل النتائج وعرضها بصورة فاعلة ويعد هذا الهدف الأسمى. وتتفق نتيجة دراسة (McMullen and Sanchez, 2010) في أهمية المهارات والاحتياجات التعليمية والتدريبية الضرورية، ومحتوى البرامج التعليمية والتدريبية لتعليم المحاسبة القضائية، وتم تطبيق استبيان الدراسة على مجموعة من الأكاديميين والممارسين للمحاسبة القانونية، وتبين أن من أهم البنود التي ينبغي إدراجها في دورات المحاسبة القضائية هي أساسيات الاحتيال، وأنواع الاحتيال، وضوابط مكافحة الغش، وتقييم الرقابة الداخلية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المهارات الواجب توافرها في المحاسب القضائي هي المهارات التحليلية، ومن ثم مهارات حل المشكلات، ومهارات تحليل البيانات، وتبين أن أهم خصائص المحاسبة القضائية هي المتابعة والاستمرارية، يليها الشك المهني، ومهارات فك الألغاز، ومهارات التعامل مع الناس، أما من حيث المؤهلات العلمية فيجب حصول المحاسب القضائي على شهادة البكالوريوس في تخصص المحاسبة بحدده الأدنى، ويفضل أن يحمل شهادة الماجستير في تخصص المحاسبة، كذلك اتقان العمل مع تقنيات الحاسوب المختلفة، والبرمجيات التي تتعلق بالمحاسبة القضائية.

بينت نتيجة دراسة (Owojori and Asaolu, 2009) أن من أهم متطلبات المحاسب القضائي امتلاك الخبرة، والاحتراف المحاسبي، ومهارات التدقيق، والفهم الواسع والعميق للبيانات المالية والأسواق التي تعمل فيها هذه الشركات، والقدرة على تحليل البيانات المالية بصورة دقيقة، وفهم جيد للعناصر القانونية التي تتعلق بعمليات الغش والاحتيال، وأساليب وآليات العثور على الأصول والموجودات المخفية، والتحلي بالقيم الصحيحة، ومهارات الاتصال لإجراء المقابلات

وشهادات الخبراء في المحاكم، وتوافر برنامج شامل في المحاسبة والقانون ومهارات التحقيق، والاستقصاء، والاتصال، والأسواق والشركات المالية، والتحليل المالي، وإجادة استخدام برامج الحاسوب المختلفة.

بالتركيز على بعض الدراسات المشابهة أظهرت دراسة (السعد، 2013) والتي هدفت إلى التعرف على الممارسات الحالية والنظرة المستقبلية للمحاسبة القضائية في السعودية، من خلال التعرف إلى مفهوم وأساليب وإجراءات المحاسبة القضائية من وجهة نظر الأكاديميين والمدققين تجاه المحاسبة القضائية، وتهدف المحاسبة القضائية إلى تلبية حاجة القضاء من خلال الخبراء الماليين الذين يدلون بأرائهم حول المنازعات المالية، وكذلك اتقانهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية، وتبين وجود اختلاف بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي، وأن أهم صور ممارسة المحاسبة القضائية تنحصر في تمثيل العملاء أمام اللجان القضائية المتخصصة، وتبين وجود عدد من التحديات والصعوبات التي تواجه تعليم وممارسة المحاسبة القضائية في السعودية مستقبلاً.

وخلصت دراسة (أبو حشيش، 2013) والتي هدفت إلى التعرف إلى دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي في الشركات الأردنية من خلال تطبيق الدراسة على عينة من المسؤولين في ديوان المحاسبة، ووزارة العدل، ومكاتب المحاسبة والتدقيق، ودائرة ضريبة الدخل، والجامعات الأردنية، إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: تقوم المحاسبة القضائية على مجموعة من المهارات المتخصصة المتكاملة في مجالات المحاسبة، والتدقيق، والقانون، ومهارات التحقيق والتحريات، وهي تهتم بالمعلومات والحقائق ما وراء الأرقام، وتبين أن المقصود بالمحاسبة القضائية الفهم العميق للعلوم المحاسبية، والقانونية، وإجادة مهارة التحري والتقصي والفحص، وممارسة مهارة الشك المهني وتأييد الدعاوى القضائية وذلك في إطار وجود ميثاق مهني، ومدونة سلوك تعمل على تنظيم هذه المهنة، وتظافر كافة المنظمات والمؤسسات في الدولة بهدف تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق.

في هذا المجال بينت دراسة (Davis and et al, 2010) أن المهارات المحاسبية لا تعتبر كافية لقيام المحاسب القضائي في نيجيريا بمهمة التدقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية،

وإنما يجب أن يتحلى المحاسب القضائي بمجموعة من المهارات المختلفة، ومن أهم هذه المهارات كما بينت عينة الدراسة من المهنيين ومدققي الحسابات والأكاديميين أن يكون المحاسب القضائي خبيراً، ومحترفاً، وأن يمتلك الحاسة السادسة، وإجادة مهارات خاصة ومتربطة وذلك بغية مواجهة واكتشاف كافة أساليب الاحتيال التي قد تقع في الشركات والمنظمات، وتحديد المجرمين بهذه العمليات، وأوصت الدراسة ضرورة دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي في نيجيريا. ووجدت الباحثة أن من الدراسات الهامة في هذا المجال دراسة (Prabowo, 2013) والتي بحثت في المتطلبات والصفات التي يجب أن يتمتع بها المحاسبين القضائيين في أندونيسيا أن طبيعة المحاسبة القضائية تتطلب توفر مجموعة من المهارات والمعارف لدى المحاسب القضائي، ومن أهم هذه المتطلبات المتمتع بامتلاك عقلية وأسلوب وخبرة خاصة، والقدرة على التمييز بين الحق والباطل، والتحلي بالشجاعة لإبراز الحقيقة والحق، والقدرة على تحمل ضغط العمل، والقدرة على الكشف عن الغش، والشواهد، وأساليب وآليات التحقيق، والتجربة من خلال المشاركة في عملية التحقيق في الاحتيال الذي قد يقوم به المحاسب من خلال علمه أو من اكتسابه لخبرة سابقة من خلال التعليم والتدريب.

ومن الدراسات حديثة العهد في هذا المجال دراسة (دعاس، 2016) والتي تناولت تقييم مدى إدراج مواضيع المحاسبة القضائية ضمن مقررات أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وأظهرت نتائج الدراسة أن خطط مساقات المحاسبة في الجامعات الفلسطينية تخلو من مساق المحاسبة القضائية، وبالتالي فإن هناك ضرورة لاعتماد الخطة المقترحة لمساق المحاسبة القضائية في الجامعات الفلسطينية والذي يستند على وجود متطلبات سابقة من المعرفة المحاسبية، وضرورة أن تتضمن الخطة للمساقات التعريف بمفهوم المحاسبة القضائية، وعلاقتها بمهنة وعلم التدقيق، والتركيز على تزويد الطلبة بالمهارات الفنية في هذا المجال من خلال أساليب البحث والتحقيق، والاهتمام بإكساب الطلبة للمهارات الفنية في تطبيق أساليب المحاسبة القضائية.

وخلصت دراسة (دعاس، 2016) ومن خلال قيامه بمراجعة الخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة للحصول على درجة

البكالوريوس، عدم تضمن هذه الخطط لمساقات خاصة بالمحاسبة القضائية، ولكن توجد العديد من الجامعات الفلسطينية التي تقوم بتدريس بعض المساقات التي تتعلق بالمحاسبة القضائية ولو بصورة جزئية، حيث أن هذه المساقات هي مساقات مخصصة بصورة أساسية لمجالات مفاهيم واجراءات التدقيق، والرقابة الداخلية، وأن بعض هذه المساقات عادة ما يكون مساقاً اختيارياً وليس اجبارياً مثل مبادئ المراجعة 2 (تدقيق ومراجعة الحسابات 2).

المساقات التي تدرس في الجامعات الفلسطينية ذات العلاقة بالمحاسبة القضائية:

المساق	التكرار	الوصف
مبادئ المراجعة 1 (تدقيق ومراجعة الحسابات 1)	5	مفاهيم أساسية في التدقيق واجراءات التدقيق
مبادئ المراجعة 2 (تدقيق ومراجعة الحسابات 2)	5	اجراءات تدقيق الحسابات
فحص وتحليل الاحتيال المالي	1	اكتشاف الاحتيال والتقليل إمكانية حدوثه
التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	1	التدقيق وإدارة المخاطر
الاخلاقيات في المحاسبة والتدقيق	2	اخلاقيات العمل
مبادئ التدقيق تدقيق الحسابات	8	مفاهيم أساسية في التدقيق واجراءات التدقيق
التدقيق الداخلي	1	مفاهيم أساسية في التدقيق الداخلي واجراءات التدقيق الداخلي
التدقيق المتقدم	1	اجراءات تدقيق متقدمة
الرقابة والتدقيق على أنظمة المعلومات	1	اجراءات التدقيق
أمن وتشريعات المعلومات	1	أمن المعلومات
نظم الرقابة الداخلية	1	اجراءات الرقابة الداخلية

وفي هذا المنظور أكدت دراسة (شبلي، 2013) أن المعرفة المطلوبة في المحاسبة القضائية تتمثل في ثلاث مستويات متدرجة من المعرفة وهي: المهارات المحاسبية، والمعرفة في مجال التدقيق والرقابة، والثقافة القانونية. وتتفق دراسة (أحمد، 2013) مع دراسة (شبلي، 2013) حيث أكدت الدراسة على وجود مجموعة من المهارات الواجب توافرها في

المحاسب القضائي، والتي تتمثل في فهم عميق ومناسب للعلوم المحاسبية المتقدمة والتدقيق، والمعرفة الجيدة بالقوانين والتشريعات، والالمام بالإجراءات القضائية وإجراءات التقاضي، وفهم عميق وواضح لأساليب وإجراءات وآليات التحري والتقصي، وفهم والمام جيد بمدخل وطرق وأساليب المحاسبة الاحتمالية والتلاعب في البيانات المالية، والقدرة على امتلاك مهارة التفكير المنظم بغية حل المنازعات القضائية، والمهارات الأساسية الجيدة في الاتصال الشفهي والمكتوب وتقنية المعلومات، ومهارات الاتصال الفعال بغية عرض أدلة الإثبات والتقارير أمام الجهات القضائية.

بينما سعت دراسة (حامد، 2017) والتي تعتبر من الدراسات الحديثة في هذا المجال إلى البحث في صفات وخصائص المحاسب القضائي الناجح، وتمثلت هذه الخصائص في توافر عنصر الرغبة في حب الاستطلاع، والفضول، والمثابرة بغية الوصول إلى الحقيقة، والتحلي بروح الابتكار والاكتشاف، والقدرة على التحلي بالسرية والثقة والمهنية في إصدار الأحكام، والتحلي بمكارم الأخلاق، وأن تتوفر لديه المعرفة الواسعة بأساليب ومبادئ ومعايير المحاسبة والتدقيق، والإلمام بالقوانين والتشريعات التي تتعلق بموضوع الملكية، والإلمام بقواعد وصفات الدليل الواجب توفيره، وكذلك التحلي بمهارات التحقيق والبحث والتحري، والمعرفة الجيدة بأساليب وآليات الغش، والاحتيال، والتلاعب بالبيانات المالية، والمعرفة بنظريات علم النفس التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، والمعرفة بسياسات وقواعد وآليات حوكمة الشركات.

هدفت دراسة (Akkeren et al , 2013) التعرف إلى أحدث الاتجاهات في مجال ممارسة المحاسبة القضائية في استراليا من خلال استخدام المنهج الاستشكافي من خلال إجراء مقابلات نوعية مع المحاسبين القانونيين القضائيين في استراليا، وتبين أن أهم المهارات التي تتطلبها المحاسبة القضائية تتمثل في إجادة المهارات الشفهية والكتابية، ومهارة الاتصال، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، واتقان المهارات التحليلية، والحصول على التأهيل المحاسبي كجزء من المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، كما تطلب المحاسبة القضائية أن يمتاز المحاسب القضائي بقوة الشخصية، والحماس، والذكاء، والقدرة على العمل بصورة مستقلة.

هدفت دراسة (الجبوري والخالدي 2013) إلى دراسة مقومات المحاسب القانوني من الناحية العلمية، فقد بين الباحثان أن أهم نجاح تطبيق المحاسبة القضائية هو توفير التعليم الأكاديمي للمحاسبين القضائيين، لكونه من الضرورة بمكان أن يتمتع المحاسب القضائي بمستويات مرتفعة من التأهيل الأكاديمي، وخاصة في مجالات القانون، والتمويل، والمحاسبة، وغيرها من تخصصات علمية مثل علم النفس بغية تمكين قدراته وكفاياته في التحقيق مع المشتبه أو الشاهد لكشف الاحتيال والغش والتلاعب في المعلومات والبيانات، وسوء الأمانة وسوء استغلال المواد المتاحة، ويجب أن يتوافر للمحاسب القضائي معرفة واسعة في مجالات استخدام الحاسوب وبرامجه المختلفة، واستخدام الوسائط المتعددة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، والمعرفة في مجالات الجرائم الالكترونية بغية مقاضاة المتهمين، والإلمام بالمعرفة الجيدة في مجالات الحقوق، والتشريعات، والإجراءات القضائية.

بين (أحمد، 2013) على أهمية التدريب كأحد متطلبات المحاسبة القضائية، حيث يسهم التدريب الفاعل في إعداد وتأهيل وتدريب المحاسبين وبالتالي الارتقاء بمهنة المحاسبة وخاصة في مجال المحاسبة القضائية بغية تعزيز كفاياتهم ومؤهلاتهم في مجال تقديم التقارير الفنية إلى هيئات التحكيم التي تكلف بفضل النزاعات التجارية والمالية بما ينسجم مع متطلبات تقديم الأدلة والاثبات حسب المعايير الدولية في إعداد التقارير المحاسبية، حيث تعتبر الخبرة هي أهم الخصائص والسمات التي تميز المحاسبين القضائيين من خلال توفر القدرة لديهم على استخدام المبادئ والأعراف المحاسبية على أرض الواقع لحل الخلافات المالية، ويشمل مجال المحاسبة القضائية كلاً من المحامين، والمحاسبين، وخبراء القضاء، والمختصين في مجال الحاسوب وأنظمة المعلومات، وهيئات تنفيذ القانون وخاصة جهاز الشرطة، وبالتالي يفضل أن يكون لدى المحاسب القضائي خبرة عملية في مجال التدقيق الداخلي والخارجي لعدة سنوات قبل مزاوله مهنة المحاسبة القضائية.

7.2 مجالات عمل المحاسب القضائي

تتنوع مجالات عمل المحاسب القضائي فهي تشمل كما أورد (Ramadhan, 2015) عمليات الإفلاس، وسوء الملاءة المالية، وإعادة الهيكلة، وعمليات التحليل القضائي المتعلقة

بالحاسوب، والهزات الاقتصادية والفشل الاقتصادي، والقانون العائلي أو الشخصي، والتلاعب بالقوائم المالية، ومكافحة ممارسات الغش والاحتيال واكتشافه.

وسعت دراسة (برغل، 2015) إلى التعرف إلى دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبيان الدراسة على عينة مكونة من (68) من أصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية وخاصة المساهمين، ومدققي الحسابات الخارجيين، والأطراف ذات العلاقة وخاصة القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تعمل على توفير الوسائل والأدوات التي تسهم في تمكين المدقق القضائي من اكتشاف حالات الاحتيال والغش في الشركات الأردنية، وتسهم في الحد من الفساد المالي والإداري في هذه الشركات، وأوصت الدراسة ضرورة استحداث منصب مدقق جنائي في المحاكم الأردنية، وضرورة تفعيل التشريعات القضائية التي تسهم بدور فاعل في تطبيق الجزاءات الرادعة على المخالفين الذي يساهمون في نشر ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أما من منظور دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية فقد أظهرت دراسة (حسن وعبد الرحمن، 2015) وجود تباين بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية تعزى إلى الذين وظائفهم مساعدين ومراجعين بالمكتب، وتبين أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً هاماً في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. واتفقت نتيجة دراسة (Krstic, 2009) والتي سعت إلى البحث في بيان وتوضيح دور المحاسبين القضائيين في الكشف عن ممارسات الاحتيال في القوائم المالية، على أن المحاسبة القضائية تسهم بدور فاعل في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي وذلك من خلال التحقق من مدى التزام الإدارات العليا والإدارات التنفيذية بمبادئ المحاسبة، ومهارات المراجعة، وإجراءات التحقق في حل المشكلات القانونية، وتسهم المحاسبة القضائية بدور فاعل في مساعدة محامي المحاكم والمؤسسات في التحقيق عن عمليات الاحتيال المالي، كما يجب على المحاسبين

القضائيين أن يمتلكوا المعارف والمهارات في مجال المحاسبة والمراجعة، وقدرتهم المتقدمة في الاتصال اللفظي والكتابي.

وهدفنا دراسة (الجليلي، 2012) التعرف إلى دور المحاسبة القضائية في الحد من ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية التي تتعلق بالمال، كما تبين أن المحاسبة القضائية تتطلب مجموعة من الخبرات والمهارات المختلفة حتى تغطي مجالات مختلفة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن فضاء الغش للشركات العالمية خلق طلباً كبيراً على المحاسبة القضائية، كما تبين أن ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية أدت إلى حاجة القضاء لمستشارين من المحاسبين للاستفادة منهم في التحري واكتشاف مدى صدق معلومات القوائم المالية وإبداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تتعلق بالمخالفات المالية، وبالتالي فقد تبين أن المحاسب القضائي بحاجة إلى التمتع وامتلاك مستوى مرتفع من التدريب والتعليم في مجالات المحاسبة والأعمال التجارية، والخبرات في المحاسبة والمراجعة والضرائب، وعمليات الاتصال اللازمة. بينما بينت نتيجة دراسة (قمبر، 2014) والتي تبحث في مدى ادراك أهمية ودور المحاسبة القضائية في الشركات وضرورة دمجها في مناهج التعليم الجامعي، وبيان أهم التحديات التي تواجه عملية دمج المحاسبة القضائية في التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، وخلصت الدراسة إلى أهمية المحاسبة القضائية وأهمية دمجها في مناهج التعليم الجامعي وذلك من ضمن مساقات تخصص المحاسبة، وتبين أن أهم التحديات التي تواجه عملية دمج المحاسبة القضائية في التعليم العالي تتمثل في عدم توفر خطط استراتيجية واضحة ومحددة لكيفية تحقيق عملية دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم الجامعي، وعدم توفر الموارد البشرية التي تحمل المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال تدريس المحاسبة القضائية.

8.2 أساليب المحاسبة القضائية

أولاً: أساليب المحاسبة القضائية

بينت دراسة (Malusare, 2013) وجود أسلوبين هامين لممارسة المحاسبة القضائية هما: المراجعة التفاعلية والمراجعة البعدية. ويقصد بالمراجعة التفاعلية القيام بإجراء التحقيق، والتحريات المطلوبة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية أو الأنشطة المشكوك فيها للتحقق من وجود حالة احتيال أو غش أو عدم وجودها، والقيام بالتحقيق في معرفة الجهات أو الأشخاص المسؤولين عن القيام بهذه الجرائم من خلال اجراء التحقيقات وجمع الأدلة المؤيدة في مجال الدعاوى القضائية.

أما الأسلوب الثاني من أساليب المحاسبة القضائية فهو أسلوب المراجعة البعدية والذي يهدف إلى التحقيق في عدة مجالات منها:

1. المراجعة التشريعية: ويقوم هذا الأسلوب بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتحقق من حماية أصول المؤسسة أو المنظمة.
2. الالتزام المنظم: وهذا الأسلوب من المراجعة يتم استخدامه في الوحدات الحكومية حيث يتم مراجعة مدى التزام هذه الوحدات أو المنظمات بالتشريعات والقوانين والأحكام التي تنظم المحاسبة الحكومية عند صرف واثبات المدفوعات الحكومية.
3. الأدلة التشخيصية: ويتم جمع هذه الأدلة في حالة اجراء اختيارات وتحقيقات لتحديد المخاطر الناجمة عن الغش والاحتيال، ويتم في هذه الأدلة التركيز على المناطق المستهدفة بشكل كبير.

يمكن القول في هذا المجال، أن أسلوب المراجعة التفاعلية وأسلوب المراجعة البعدية هما أسلوبان مكملان لبعضهما، حيث يتم بداية تحديد الأمور المشكوك فيها والتحقق منها، ومن ثم دراسة وتقييم الوضع القائم للحالة محل الدراسة والتحقيق بصورة عامة، ولكن يوجد اختلاف بين الأسلوبين من حيث التوقيت وحالة التوظيف لكل منهما.

ثانياً: التنقيب في البيانات

يقوم المحاسب القضائي بتنقيب البيانات من خلال استخراج هذه البيانات والمعلومات لاكتشاف أنماط وأساليب العمل والعلاقات في المنظمة، وخاصة عندما تكون البيانات التي يتم دراستها كبيرة، مما يدفع المحاسب القضائي إلى البحث عن أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويقوم عادة المحاسب القضائي بالتنقيب في البيانات من خلال استخدام برامج الأسلوب المتخصصة في هذا المجال، ويتم التنقيب في البيانات من خلال الاستكشاف، ونماذج التنبؤ، وتحليل التباين (قنديل، 2014).

حيث تتضمن آليات الاستكشاف والبحث والتنقيب عن المعرفة أو العلاقات الموجودة في البيانات أو الاتجاهات دون وجود افتراض مسبق لطبيعة هذه العلاقات أو الانماط ودون وجود علم بوجود احتيال. ومن ثم يتم توظيف نماذج التنبؤ بهدف تقدير النواتج المتوقع الحصول عليها، وهناك تحليل التباين ويتم من خلال القيام باستخراج التباين من خلال القاعدة أو المعيار، ومن ثم القيام بتحديد البنود التي تشكل شواذ عن القاعدة، والتفحص في أسباب ومواطن هذه الاختلافات (قنديل، 2014).

ثالثاً: تحليل النسب

يقوم هذا الأسلوب على احتساب نسب البيانات للحقول الرقمية الرئيسية، وذلك من خلال استخدام النسب المالية التي تعكس مؤشرات مالية عن موقف الشركة ونتائجها، ومن خلال إيجاد العلاقة بين هذه النسب يمكن تحديد مكامن الخطر والشبهات وحالات الغش والاحتيال، ومن النسب التي يمكن توظيفها في هذا المجال، نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة، ونسبة أعلى قيمة إلى ثاني أعلى قيمة، ونسبة العام الحالي عن العام السابق.

يمكن القول أن ما يميز استخدام النسب المالية سرعة وسهولة احتسابها، وأنها غير مكلفة، ولكن هذا الأسلوب لا يمكن أن يقدم معلومات كافية عن حالات الغش أو الاحتيال.

ملخص الدراسات السابقة التي تناولت متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية:

الدراسات السابقة التي تناولت المتطلب	المتطلبات لتطبيق المحاسبة القضائية
<ul style="list-style-type: none"> • (Singleton and Singleton, 2010). • الجليلي، 2012 • Coenen, 2006 • Bhide, 2012 • Olugbenga, 2013 • Hopwood et al, 2008 • McMullen and Sanchez, 2010 • Owojori and Asaolu, 2009 • Prabowo, 2013 • حامد (2017) • الجبوري و الخالدي (2013) • (Ramadhan, 2015) • برغل (2015) • Malusare, 2013 	مكافحة الغش
<ul style="list-style-type: none"> Davis et al, 2010 الجبوري و الخالدي (2013) Malusare, 2013 Owojori and Asaolu, 2009 	علم الجرائم
<ul style="list-style-type: none"> Singleton and Singleton, 2010 Blessing, 2015 Bhide, 2012 Olugbenga, 2013 القاضي، 2013 الجيلي، 2012 سعد الدين (2010) Ramaswamy, 2007 Hopwood et al, 2008 Owojori and Asaolu, 2009 أبو حشيش (2013) Prabowo, 2013 دعاس (2016) حامد (2017) 	اجراءات التحقيق

<p>الجبوري و الخالدي (2013) Krstic, 2009 Malusare, 2013</p>	
<p>Singleton and Singleton, 2010 الجليلي (2012) Zadeh and Ramazan, 2012 أحمد، 2014 Blessing, 2015 حلس (2012) محمود وداود، 2014 Islam et al, 2011 أحمد (2013) Sanchez and Trewin, 2004 Grippo, 2003 Ramaswamy, 2007 James et al, 2008 McMullen and Sanchez, 2010 Owojori and Asaolu, 2009 أبو حشيش (2013) شبلي (2013) الجبوري و الخالدي (2013) أحمد (2013) Ramadhan, 2015 Krstic, 2009 Malusare, 2013</p>	<p>علم القانون</p>
<p>محمود وداود، 2014 Hopwood et al, 2008 Akkeren et al, 2013 الجبوري و الخالدي (2013) أحمد (2013)</p>	<p>تكنولوجيا المعلومات</p>
<p>Gangolly, 2002 Crumbley and Apostolou, 2002 سعد الدين (2010) Grippo, 2003 Ramaswamy, 2007 Hopwood et al, 2008</p>	<p>علم الاتصال</p>

<p>James et al, 2008 Owojori and Asaolu, 2009 أحمد (2013) شبلبي (2013) Akkeren et al, 2013 Krstic, 2009 الجيلبي، 2012</p>	
<p>Singleton and Singleton, 2010 Zadeh and Ramazan, 2012 جلس (2012) محمود وداود (2014) دعاس، 2016 Olugbenga, 2013 سعد الدين (2010) Ramaswamy, 2007 Hopwood et al, 2008 Owojori and Asaolu, 2009 السعد (2013) أحمد (2013) شبلبي (2013) حامد (2017) Ramadhan, 2015</p>	<p>العلوم المالية</p>
<p>Crumbley and Apostolou, 2002 Hopwood et al, 2008 السعد (2013) أبو حشيش (2013) Davis et al, 2010 سعد الدين (2010) الجيلبي، 2012 Singleton and Singleton, 2010 Coenen, 2006 أحمد، 2014 دعاس (2016) شبلبي (2013)</p>	<p>المهارات المحاسبية</p>

أحمد (2013)
محمود وداود (2014)
سعد الدين (2010)
Crumbley and Apostolou, 2002

9.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يتبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية سواءً في البيئة العربية أو الأجنبية وجود اهتمام متزايد في موضوع المحاسبة القضائية وخاصة في الدول المتقدمة، حيث يعتبر تخصص المحاسبة القضائية من التخصصات حديثة العهد في مجال العلوم المحاسبية، وتبين تضافر العديد من المبررات التي أدت إلى تعاظم الاهتمام في هذا الحقل المحاسبي، وخاصة في ظل تزايد محاولات الاختلاس والفساد والاحتيال المالي في العديد من المنظمات والشركات، وأظهرت الدراسات السابقة وجود العديد من المهارات والكفايات والخبرات الواجب توافرها لدى المحاسب القضائي والتي تسهم في اكتشاف والحد من عمليات الاحتيال المالي، حيث بينت الدراسات السابقة وجود العديد من الأدوات التي يمكن توظيفها لجمع الأدلة المنطقية والاستدلال الاحتمالي، بينت تناولت بعض الدراسات واقع احتواء المناهج التعليمية في الجامعات على مساقات متخصصة في المحاسبة القضائية.

وبالتالي تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في أنها تعد من أولى الدراسات في البيئة الفلسطينية التي تبحث في مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية، حيث تعتبر المحاسبة القضائية فرع جديد من فروع علم المحاسبة، وقد حظيت باهتمام دولي وعالمي كبير في حقل المحاسبة خلال السنوات القليلة الماضية ولكنها لم تنل نصيبها من الاهتمام في البيئة الفلسطينية على قدر أهميتها.

كما من المتوقع بأن تكون هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة للمتعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة في القطاع المالي والقطاع التجاري كما تسهم هذه الدراسة في تعزيز ونشر ثقافة ومفاهيم المحاسبة القضائية ومجالات عملها، ومتطلبات تطبيقها، وأبعادها المحتملة،

مما يعزز مكانة القطاع القضائي في فلسطين والذي تتكامل فيه الأدوار مع مهنة المحاسبة بغية الحد من عمليات الاحتيال المالي وأساليبه المتنوعة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 المنهج العلمي المستخدم

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أنواع ومصادر البيانات

5.3 إجراءات الدراسة

6.3 تصميم الدراسة

7.3 صدق وثبات الأداة

8.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

هدفت الباحثة إلى التعرف على مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش، وعلم الجرائم، واجراءات التحقيق، وعلم القانون وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والعلوم المالية، والمهارات المحاسبية من وجهة نظر معدي الخطط الدراسية، والمدققين، والجهات الرقابية منها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطيني، وقد تم في هذا الفصل مناقشة منهجية وإجراءات الدراسة، من خلال تحديد المنهج العلمي المستخدم، وبيان الخطوات التي قامت بها الباحثة لإجراء هذه الدراسة بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بصورة علمية، كما قامت الباحثة من خلال هذا الفصل بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وبيان أدوات الدراسة المستخدمة التي ستوظفها الباحثة لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، وتحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبيان منهجية التحليل الاحصائي المستخدمة لتحليل استجابات عينة الدراسة على استبانة الدراسة.

1.3 المنهج العلمي المستخدم

يعرف المنهج على أنه "الأداة أو الطريقة العلمية المتبعة للبحث وحل المشكلات، وهو الطريقة التي يترسم الباحث خطاها، ليصل إلى نتائج تتعلق بالموضوع الذي اتخذه موطناً لبحثه أو لحل مشكلة بحثه، والمنهج هو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مسألة البحث، ويشمل المنهج البحثي الخطوات المختلفة التي يتبناها الباحث والمنطق وراء هذه الخطوات" (عرفة، 2006، ص162).

وفقاً (للعيسوي، 1997) فإن "المنهج Method هو "الطريقة أو الأسلوب الذي ينتهجه العالم في بحثه أو دراسة مشكلته والوصول الى حلول لها أو الى بعض النتائج". بينما يذهب (القواسمة وآخرون، 2017) إلى تعريف منهجية البحث على أنها "طريقة لحل المشكلة البحثية على نحو منظم ويمكن أن تفهم على أنها علم دراسة كيفية اجراء البحث بصورة علمية، وفيها ندرس

الخطوات المختلفة التي يتبناها الباحث عادة في دراسة مشكلته البحثية إضافة الى دراسة المنطق الذي يقف خلفها".

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحثة بالاعتماد على الاستبانة في إجراء هذه الدراسة للتعرف إلى مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية (ملحم، 2000، ص324). وتتكون العينة من معدي مناهج الخطط الدراسي، ومدققي الحسابات القانونيين، والجهات الرقابية منها ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسلطة النقد الفلسطينية.

المنهج الوصفي التحليلي يتضمن البحث عن الحقائق من أنواع مختلفة. فالغرض الرئيس للبحوث الوصفية هو وصف حالة الأشياء أو الأمور كما هي موجودة في الوقت الحاضر، وفي العلوم "الاجتماعية وإدارة الأعمال" غالباً ما نستخدم مصطلح "بحث ما بعد الواقع" للدراسات البحثية الوصفية. وإن الخاصية الرئيسية لهذه الطريقة هي أنه ليس لدى الباحث سيطرة على المتغير فهو يستطيع فقط أن يصف ما حدث أو ما يحدث الآن، أما في البحوث التحليلية، فعلى الباحث أن يستخدم الحقائق أو المعلومات المتوفرة مسبقاً. ويحلها كي يقوم بتقويم نقدي للحالة أو الظاهرة موضوع الدراسة (القواسمة وآخرون، 2017).

2.3 مجتمع الدراسة

وفقاً لـ (عطوي، 2000) فإن مجتمع الدراسة (Population Research) يعني "جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث. إذن هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع البحث". وقد عرف (أبو عال، 2018) مجتمع الدراسة هو "جميع العناصر ذات العلاقة بمشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها نتائج الدراسة". لذا فإن الباحث يسعى إلى اشراك جميع أفراد المجتمع، ولكن الصعوبة تكمن في أن عدد أفراد المجتمع قد يكون كبيراً، بحيث لا يستطيع الباحث اشراكهم جميعاً".

بالتالي فإن مجتمع الدراسة يعرف على أنه كافة الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة يتمثل في معدي الخطط الدراسيه، ومدقي الحسابات، والجهات الرقابية منها ديوان الرقابة المالية والإدارية ، وسلطة النقد الفلسطينية في الضفة الغربية وذلك لعدم إمكانية الخروج إلى قطاع غزة.

3.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة مناسبة من مجتمع الدراسة تم عرض عددها، وخصائص عينة الدراسة من خلال الجداول التكرارية التي تظهر تكرار والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بناء على المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة. وتم في هذه الدراسة استخدام الاستبانة من خلال أسلوب المسح الشامل.

جدول (1): يبين عدد الاستبانات الموزعه والاستبانات المكتمله ونسبة الاستجابه

نسبة الاستجابه	عدد الاستبانات المكتمله	عدد الاستبانات الموزعه	
85.71%	30	35	سلطة النقد الفلسطينيه
76.66%	23	30	ديوان الرقابه الماليه والاداريه
75.38%	49	65	مكاتب التدقيق الفلسطينيه
79.25%	102	130	المجموع

جدول (2): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	
38.2	38.2	39	29 سنة فأقل
79.4	41.2	42	30 سنة – 39 سنة
92.2	12.7	13	40 سنة – 49 سنة
100.0	7.8	8	50 سنة فأكثر
	100.0	102	المجموع

جدول (3): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	
3.9	3.9	4	دبلوم
81.4	77.5	79	بكالوريوس
100.0	18.6	19	ماجستير
	100.0	102	المجموع

جدول (4): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	
67.6	67.6	69	محاسبة
82.4	14.7	15	إدارة أعمال
90.2	7.8	8	علوم مالية ومصرفية
94.1	3.9	4	قانون
100.0	5.9	6	أخرى
	100.0	102	المجموع

جدول (5): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	
28.4	28.4	29	أقل من 5 سنوات
52.0	23.5	24	5 - 9 سنوات
78.4	26.5	27	10 - 14 سنة
100.0	21.6	22	15 سنة فأكثر
	100.0	102	المجموع

جدول (6): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالصفة

النسبة التراكمية	النسبة	التكرار	
29.4	29.4	30	سلطة النقد الفلسطينية
22.5	22.5	23	ديوان الرقابة المالية والإدارية
48.1	48.1	49	مكاتب التدقيق الفلسطينية
100	100.0	102	المجموع

4.3 أنواع ومصادر البيانات

وفقاً لـ (عطوي، 2000) تعتبر وسائل جمع المعلومات بمثابة حجر الأساس والركيزة الهامة في عملية البحث العلمي، وتوجد العديد من أدوات ومصادر البحث العلمي التي يمكن للباحث الاعتماد عليها في جمع البيانات الخاصة بالبحث أو الدراسة حسب الهدف الذي يستعمل كل نوع فيها، ويمكن تصنيف مصادر المعلومات بشكل رئيسي إلى نوعين هما: مصادر جاهزة، ومصادر غير جاهزة، ويتضمن النوع الأول من مصادر المعلومات جميع الأبحاث، والمؤلفات، والاحصائيات المنشورة في الدوريات العلمية، والكتب، والتقارير وغيرها. وهذه المصادر تكون عادة محفوظة في المكتبات العامة، أو المكتبات الخاصة، أو المكتبات الجامعية، أو المكتبات التابعة للمؤسسات المهمة بتلك المنشورات. ويتلخص دور الباحث بالنسبة لهذه المصادر بالبحث عنها ومراجعتها لاستخلاص ما هو ضروري لبحثه واستخدامها كبيانات لأغراض هذا البحث. أما النوع الثاني من مصادر البيانات والمعلومات فهي المعلومات لدى أفراد معينين يتوجب على الباحث الوصول إليهم أو إلى عينة ليحصل على البيانات الضرورية لأغراض البحث باستخدام وسيلة من وسائل جمع البيانات مثل الاستبانة، والمقابلات الشخصية، والملاحظة، والاختبارات.

اعتمد اختيار الباحث لطريقة جمع المعلومات على عدة عوامل منها: طبيعة البحث ومدى ملاءمته طريقة جمع المعلومات، وطبيعة مجتمع وعينة الدراسة، وظروف الباحث وقدرته المالية والوقت المتاح له، ومدى معرفته بالطريقة أو الأداة.

أما بما يخص دراستنا الحالية فقد اعتمدت الباحثة على استخدام مصادر المعلومات (الوثائق والمراجع) واستخدام الاستبانة أيضاً في جمع المعلومات. واعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على نوعين من المصادر هما المصادر الثانوية وذلك من خلال مراجعة البحوث والدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية، وذلك للتعرف على مفهوم المحاسبة القضائية، ومجالات تطبيقها، وأهدافها، وتحديد أهمية المحاسبة القضائية وأثرها في مكافحة التلاعب في البيانات المالية، والتصدي لظاهرة الغش والاحتيال في الشركات والمنظمات، وبيان متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية من خلال تحديد الاحتياجات، والمهارات، والمعارف العلمية والعملية التي يتطلب من

المحاسب القضائي اكتسابها، وخاصة أن مهنة ومهام المحاسب القضائي هي مهام وواجبات متشعبة، ويحتاج للكثير من المهارات والمعارف العلمية والعملية في هذا المجال. وتم جمع هذه البيانات من خلال البحوث والرسائل الجامعية، ومراجعة العديد من أطروحات الدكتوراة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، ومراجعة العديد من المجالات، والمقالات المتخصصة في شؤون المحاسبة، وخاصة المحاسبة القضائية سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.

واعتمدت الباحثة على المصادر الأولية وهي المصادر التي تعد أول مرة من خلال الباحث وتم جمع البيانات والمعلومات الأولية من خلال استبانة تم تطويرها من خلال الباحثة في ضوء أدوات الدراسة للبحوث السابقة ومن خلال مراجعة الإطار النظري.

5.3 إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- 1- مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية من حيث مفهوماها، وخصائصها، ومقوماتها، وأهميتها، وأهدافها، وواقع المحاسبة القضائية في المجتمع الفلسطيني.
- 2- جمع البيانات العامة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وتوزيع استبانة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، وجمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة.
- 3- تفرغ البيانات التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.
- 4- إجراء المعالجات الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- 5- مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة للتعرف على أوجه الاختلاف والتشابه بين نتيجة الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة للاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في توفير البيئة الفلسطينية الملائمة لتطبيق المحاسبة القضائية.

6- بناء على النتائج تم صياغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تسهم في تحقيق مستوى أفضل من جاهزية تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة الفلسطينية، وتقديم بعض الاقتراحات لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال مستقبلاً.

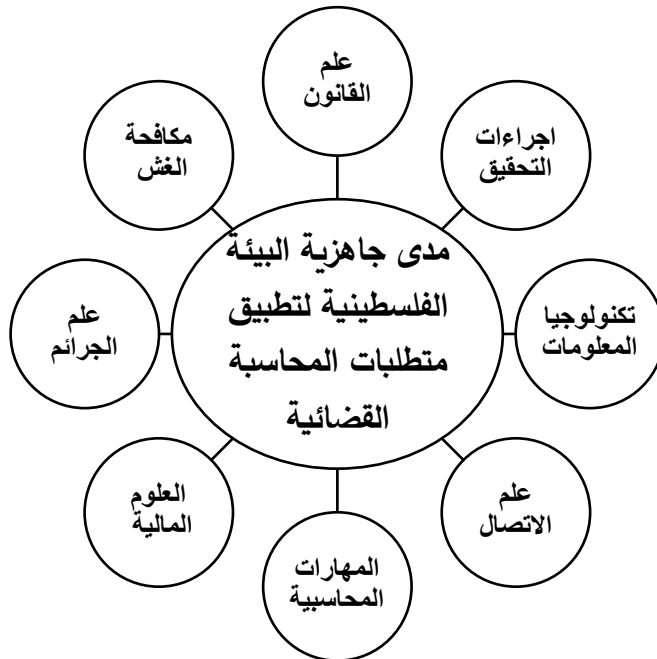
6.3 تصميم الدراسة

متغيرات الدراسة

تم في هذا القسم من الدراسة تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتعرف على نموذج الدراسة وهي على النحو التالي:

المتغير المستقل: تمثل المتغير المستقل بالمجالات التي يجب توفرها كمتطلبات لتطبيق المحاسبة القضائية وتتكون من مجالات مكافحة الغش، وعلم الجرائم، وإجراء التحقيقات، وعلم القانون، وتكنولوجيا المعلومات، وعلم الاتصال، والعلوم المالية، والمهارات المحاسبية عند قيامهم بمهامهم وواجباتهم المهنية.

المتغير التابع: مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية.



المصدر: اعداد الباحثة.

7.3 صدق وثبات الأداة

وفقاً (للقواسمة وآخرون، 2017) أن من أهم القضايا التي يعتبرها الباحث عند اختيار أو تطوير أداة أو أدوات الدراسة مدى صدق هذه الأداة. لأن غاية ما يطمح له الباحث هو الحصول على معلومات وبيانات تخدم غرضه من البحث، وهذا لن يتأتى إلا باستخدام أداة بحث صادقة، وأن تكون قادرة على قياس الأمر التي صممت لقياسه وليس لشيء آخر. والسؤال الرئيس هنا هو: هل حصل الباحث على معلومات وبيانات عن موضوع أو المتغيرات التي يريد قياسها إذا كان الجواب "نعم" فهذا يعني أن الأداة التي استخدمها هذا الباحث صادقة.

وعرف (القواسمة وآخرون، 2017) مصطلح الثبات بأنه قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه في فترات زمنية متفاوتة. ومن الجدير بالذكر أن الأداة يمكن أن تكون ثابتة وغير صادقة إما العكس فليس صحيحاً، أي أن الأداة غير الثابتة لا يمكن أن تكون أداة صادقة. وللتحقق من صدق الأداة وهي الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين.

مستوى الثبات	
عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا
85	0.979

قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وبلغ (0.979) وهو معامل ثبات مرتفع جداً يفيد بأغراض الدراسة.

8.3 المعالجة الإحصائية

تم معالجة البيانات احصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، بعد إدخالها الى جهاز الحاسب الآلي من خلال:

- استخراج المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.

- تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية.
- تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغيرات الدراسة.
- اختبار شيفيه لمعرفة مصدر ودلالة الفروقات في المتغيرات.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

2.4 تحليل اسئلة الدراسة

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

1.4 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية، وقد تم استخدام المنهج الكمي خلال استخدام استبانة الدراسة، وتم التأكد من صدق الأداة، ومعامل ثباتها، وقامت الباحثة بعد عملية جمع الاستبانة بعملية ترميزها، ومن ثم القيام بإدخالها للحاسوب ومعالجة البيانات احصائياً من خلال استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقامت الباحثة من خلال هذا الفصل من الدراسة باستعراض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، وقامت الباحثة بترتيب نتائج الدراسة تبعاً لأسئلة وفرضيات الرسالة.

2.4 تحليل أسئلة الدراسة

قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة من خلال استخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لفقرات ومجالات الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بترتيب الفقرات تنازلياً بناءً على المتوسط الحسابي، وذلك للإجابة على السؤال الرئيس المتمثل في (ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية).

اعتمدت الباحثة المستويات الآتية للموافقة

- أكثر من 60% مرتفعة.
- 41-60% متوسطة.
- 40% وقل منخفضة.

قامت الباحثة باستخدام هذه النسب المئوية كونها ارتأت أن هذه النسب مناسبة للقيام بالحكم على المتوسطات الحسابية المدرجة كنتائج لأسئلة الدراسة.

تحليل السؤال الأول:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش؟

وانبعث من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الأولى (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (7): الاوساط الحسابية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	10	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير بالسجلات والقوائم المالية للمنظمة	102	3.60	72.0%	مرتفعة
2.	11	المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي	102	3.58	71.6%	مرتفعة
3.	3	توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها	102	3.72	74.3%	مرتفعة
4.	4	توفر مهارة التفكير بالطريقة التي يفكر بها مرتكبي الاحتيال	102	3.72	74.3%	مرتفعة
5.	6	امتلاك مهارات وأساليب كشف الاحتيال المالي وآليات اكتشافه	102	3.69	73.7%	مرتفعة

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.6	8	توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال	102	3.65	72.9%	مرتفعة
.7	9	القدرة على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال	102	3.62	72.4%	مرتفعة
.8	2	توفر المعرفة لدى المراجع الخارجي بأساليب التلاعب والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية	102	3.73	74.5%	مرتفعة
.9	5	امتلاك مهارة كشف سوء استغلال موارد المنظمة من خلال الغش وفساد الموظفين الإداريين	102	3.71	74.1%	مرتفعة
.10	12	الفهم لمداخل وطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة	102	3.56	71.2%	مرتفعة
.11	1	توافر الخبرات والمهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين في المنظمة للكشف عن التلاعب وممارسات الفساد المالي والإداري	102	3.78	75.7%	مرتفعة
.12	7	توفر المعرفة بالموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها	102	3.66	73.1%	مرتفعة
.13		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.67	73.3%	مرتفعة

يبين من الجدول رقم (7) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش هي بالترتيب (11، 8، 3، 4، 9، 5، 12، 6، 7، 1، 2، 10) والتي تنص على:

- توافر الخبرات والمهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين في المنظمة للكشف عن التلاعب وممارسات الفساد المالي والإداري.

- توفر المعرفة لدى المراجع الخارجي بأساليب التلاعب والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية.
 - توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها.
 - توفر مهارة التفكير بالطريقة التي يفكر بها مرتكبي الاحتيال.
 - امتلاك مهارة كشف سوء استغلال موارد المنظمة من خلال الغش وفساد الموظفين الإداريين.
 - امتلاك مهارات وأساليب كشف الاحتيال المالي وآليات اكتشافه.
 - توفر المعرفة بالموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها.
 - توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال.
 - القدرة على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال.
 - القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير بالسجلات والقوائم المالية للمنظمة.
 - المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي.
 - الفهم لمداخل وطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة.
- إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش بلغت (73.3%) وهذا يدل على نسبة كبيرة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.

أما بالنسبة للفرضية الأولى حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (73.3%)، وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة من جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش".

تحليل السؤال الثاني:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم؟

انبعث من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الثانية (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (8): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثاني مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	1	مهارة المعرفة بمثلث الاحتيال (الحافز، الفرص، التبرير)	102	3.86	77.3%	مرتفعة
.2	2	مهارات البحث في جمع واستقصاء الأدلة	102	3.77	75.5%	مرتفعة

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
3.	3	القدرة على التحليل الإستراتيجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة	102	3.67	73.3%	مرتفعة
4.	5	امتلاك المدققين الداخليين المعرفة بأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة	102	3.61	72.2%	مرتفعة
5.	6	الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني	102	3.52	70.4%	مرتفعة
6.	4	القدرة على التعرف على السلوك الإجرامي	102	3.63	72.5%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.68	73.5%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (8) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة درجة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم هي بالترتيب (1، 2، 3، 4، 5) والتي تنص على:

- مهارة المعرفة بمثلث الاحتيال (الحافز، الفرص، التبرير).
- مهارات البحث في جمع واستقصاء الأدلة.
- القدرة على التحليل الاستراتيجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.
- القدرة على التعرف على السلوك الإجرامي.
- امتلاك المدققين الداخليين المعرفة بأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة.

- الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم بلغت (73.5%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.

أما بالنسبة للفرضية الثانية حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (73.5%)، وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.

تحليل السؤال الثالث:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال إجراءات التحقيق؟

وانبعث من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الثالثة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال إجراءات التحقيق.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال إجراءات التحقيق كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (9): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثالث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.1	1	امتلاك مهارات تحليل البيانات	102	3.93	78.6%	مرتفعة
.2	2	امتلاك مهارات ربط النتائج ببعضها	102	3.93	78.6%	مرتفعة
.3	12	امتلاك مهارات التفكير الانتقادي	102	3.72	74.3%	مرتفعة
.4	18	امتلاك المهارات التحقيقية	102	3.58	71.6%	مرتفعة
.5	15	التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء .	102	3.67	73.3%	مرتفعة
.6	10	المعرفة العامة بقواعد جمع الأدلة	102	3.73	74.5%	مرتفعة
.7	3	امتلاك مهارة ربط النتائج المكتشفة ببعضها البعض وتحليلها	102	3.85	77.1%	مرتفعة
.8	17	المعرفة بقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية	102	3.62	72.4%	مرتفعة
.9	20	امتلاك مهارة تقديم الشهادة في المحكمة	102	3.44	68.8%	مرتفعة
.10	19	الإلمام بإستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها	102	3.55	71.0%	مرتفعة
.11	9	امتلاك مهارات شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي	102	3.75	75.1%	مرتفعة
.12	6	امتلاك القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.	102	3.79	75.9%	مرتفعة
.13	8	امتلاك القدرة على حل النزاعات التي تنتج عن التحريات والنقاش	102	3.78	75.7%	مرتفعة
.14	16	تقديم خدمات البحث والتقصي يفعل من دور المراجعة القضائية في منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	102	3.63	72.5%	مرتفعة
.15	5	توفر خدمات الدعم القانوني من خلال المراجعة القضائية يساعد على منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	102	3.81	76.3%	مرتفعة

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.16	4	امتلاك الذكاء وقوة الملاحظة	102	3.84	76.9%	مرتفعة
.17	11	مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية	102	3.73	74.5%	مرتفعة
.18	14	امتلاك مهارة التحري والتحقيق والتقصي والفهم الدقيق للجوانب القانونية المتعلقة بقضايا الغش والاحتيال واللوائح والقوانين	102	3.67	73.3%	مرتفعة
.19	13	القدرة على ايجاد الحلول للمشاكل الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعتها ومتطلباتها	102	3.71	74.1%	مرتفعة
.20	7	امتلاك قدرة التحليل الاستنتاجي	102	3.78	75.7%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.73	74.5%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (9) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش هي بالترتيب (1، 2، 7، 16، 15، 12، 13، 20، 13، 11، 6، 17، 3، 19، 18، 5، 14، 8، 4، 10، 9) والتي تنص على التوالي على أن:

- امتلاك مهارة تحليل البيانات.
- امتلاك مهارات ربط النتائج ببعضها.
- امتلاك مهارة ربط النتائج المكتشفة ببعضها البعض وتحليلها.
- امتلاك الذكاء وقوة الملاحظة.
- توفر خدمات الدعم القانوني من خلال المراجعة القضائية يساعد على منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي.

- امتلاك القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.
- امتلاك قدرة التحليل الاستنتاجي.
- امتلاك القدرة على حل النزاعات التي تنتج على التحريات والنقاش.
- امتلاك مهارات شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي.
- المعرفة العامة بقواعد جمع الأدلة.
- مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية.
- امتلاك مهارات التفكير الانتقادي.
- القدرة على ايجاد الحلول للمشاكل الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعتها ومتطلباتها.
- امتلاك مهارة التحري والتحقيق والتقصي والفهم الدقيق للجوانب القانونية المتعلقة بقضايا الغش والاحتيال واللوائح والقوانين.
- التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء.
- تقديم خدمات البحث والتقصي يفعل من دور المراجعة القضائية في منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي.
- المعرفة بقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية.
- امتلاك المهارات التحقيقية.
- الإلمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها.
- امتلاك مهارة تقديم الشهادة في المحكمة.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق بلغت (74.5%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (74.5%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق.

تحليل السؤال الرابع:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون؟

وانبعثت من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الرابعة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (10): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الرابع مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	2	الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في فلسطين	102	3.79	75.9%	مرتفعة
2.	9	المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الاثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية	102	3.43	68.6%	مرتفعة
3.	5	المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للخدمات القانونية للتعامل مع الأساليب الاحتياطية	102	3.74	74.7%	مرتفعة
4.	3	الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة	102	3.76	75.3%	مرتفعة
5.	7	المعرفة بالتحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية	102	3.70	73.9%	مرتفعة
6.	6	امتلاك المعرفة الجيدة بقانون الضرائب	102	3.71	74.1%	مرتفعة
7.	1	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون الجنائي	102	3.84	76.9%	مرتفعة
8.	8	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون المدني	102	3.68	73.5%	مرتفعة
9.	4	المعرفة بتطبيق القانون والإجراءات القانونية	102	3.75	75.1%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.71	74.2%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (10) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون هي بالترتيب (7، 1، 4، 9، 3، 6، 5، 8، 2) والتي تنص على:

- امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون الجنائي.

- الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في فلسطين.
- الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة.
- المعرفة بتطبيق القانون والإجراءات القانونية.
- المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للخدمات القانونية للتعامل مع الأساليب الاحتياطية.
- امتلاك المعرفة الجيدة بقانون الضرائب.
- المعرفة بالتحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية.
- امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون المدني.
- المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الاثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون بلغت (74.2%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

أما بالنسبة للفرضية الرابعة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (74.2%)، وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

تحليل السؤال الخامس:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات؟

وانبعثت من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الخامسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (11): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الخامس مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	5	توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق	102	3.75	75.1%	مرتفعة
2.	3	توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات	102	3.81	76.3%	مرتفعة
3.	2	المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب	102	3.88	77.6%	مرتفعة
4.	4	توفر مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الاحتيال المالي في الشركات	102	3.79	75.9%	مرتفعة
5.	6	إتقان برنامج لغة أوامر المراجعة audit (command language ACL)	102	3.71	74.1%	مرتفعة
6.	7	المعرفة ببرنامج استخراج وتحليل البيانات التفاعلي interactive data extraction	102	3.56	71.2%	مرتفعة

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
.7	9	توفر المعرفة ببرنامج التنقيب عن البيانات Data mining	102	3.46	69.2%	مرتفعة
.8	8	المعرفة ببرنامج اكتشاف الدليل المنطقي digital evidence recovery	102	3.53	70.6%	مرتفعة
.9	10	توفر المعرفة ببرنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft office excel .	102	3.37	67.5%	مرتفعة
.10	1	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية	102	3.89	77.8%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.68	73.5%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (11) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات هي بالترتيب (10، 3، 2، 4، 1، 5، 6، 8، 7، 9)، والتي تنص على:

- توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية.
- المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب.
- توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات.
- توفر مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الاحتيال المالي في الشركات.
- توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق.
- إتقان برنامج لغة أوامر المراجعة (audit command language ACL).
- المعرفة ببرنامج استخراج البيانات التفاعلي interactive data extraction.

- المعرفة ببرنامج اكتشاف الدليل المنطقي digital evidence recovery.
- توفر المعرفة ببرنامج التنقيب عن البيانات Data mining.
- توفر المعرفة ببرنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft office excel .

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات بلغت (73.5%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

أما بالنسبة للفرضية الخامسة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (73.5%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات" ونقول أنه درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى وجود جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات".

تحليل السؤال السادس:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال؟

وانبعث من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية السادسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (12): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال السادس مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	13	امتلاك مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء	102	3.67	73.3%	مرتفعة
2.	10	امتلاك مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين والتعامل مع رجال الأعمال	102	3.80	76.1%	مرتفعة
3.	8	امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة	102	3.86	77.3%	مرتفعة
4.	7	توفر مهارات لغة الجسد والفراسة	102	3.88	77.6%	مرتفعة
5.	14	امتلاك مهارة سلامة اللغة والقدرة على تحرير الدعاوى وإيصال المعلومة وعرض الحجج	102	3.66	73.1%	مرتفعة
6.	15	توافر مهارات التفاوض لحل المنازعات القضائية	102	3.66	73.1%	مرتفعة
7.	12	القدرة على النقاش بأسلوب علمي عملي ومنطقي	102	3.70	73.9%	مرتفعة
8.	11	امتلاك مهارة كتابة التقارير	102	3.77	75.5%	مرتفعة
9.	3	امتلاك مهارة الاتصال الشفهي	102	4.00	80.0%	مرتفعة
10.	2	امتلاك مهارات الاتصال الكتابية	102	4.01	80.2%	مرتفعة
11.	1	امتلاك مهارات التحدث للعامة	102	4.07	81.4%	مرتفعة
12.	5	امتلاك مهارات إجراء المقابلة	102	3.93	78.6%	مرتفعة
13.	9	امتلاك مهارة تبسيط المعلومات	102	3.82	76.5%	مرتفعة
14.	6	امتلاك القدرة على التفاعل مع فريق العمل	102	3.93	78.6%	مرتفعة
15.	4	امتلاك القدرة على عرض القضية وتقديم الأدلة بالشكل المناسب	102	3.96	79.2%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.85	77.0%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (12) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعه من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال هي بالترتيب (11، 10، 9، 15، 12، 14، 4، 3، 13، 2، 8، 7، 1، 5، 6)) والتي تنص على:

- امتلاك مهارات التحدث للعامة.
- امتلاك مهارات الاتصال الكتابية.
- امتلاك مهارة الاتصال الشفهي.
- امتلاك القدرة على عرض القضية وتقديم الأدلة بالشكل المناسب.
- امتلاك مهارات إجراء المقابلة.
- امتلاك القدرة على التفاعل مع فريق العمل.
- توفر مهارات لغة الجسد والفراسة.
- امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة.
- امتلاك مهارة تبسيط المعلومات.
- امتلاك مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين والتعامل مع رجال الأعمال.
- امتلاك مهارة كتابة التقارير.
- القدرة على النقاش بإسلوب علمي وعملي ومنطقي.
- امتلاك مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء.
- امتلاك مهارة سلامة اللغة والقدرة على تحرير الدعاوى وإيصال المعلومة وعرض الحجج.
- توافر مهارات التفاوض لحل المنازعات القضائية.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال بلغت (77%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الأسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال.

أما بالنسبة للفرضية السادسة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (77%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى وجود جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال.

تحليل السؤال السابع:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه؟

وانبعثت من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية السابعه (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (13): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال السابع مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	2	امتلاك مهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية ومهارات اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.	102	3.89	77.8%	مرتفعة
2.	1	امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب	102	3.92	78.4%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.91	78.1%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (13) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية هي بالترتيب (2، 1) والتي تنص على:

- امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.
- امتلاك مهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية ومهارات اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية بلغت (78.1%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية.

أما بالنسبة للفرضية السابعة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (78.1%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على أنه "لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال

العلوم المالية. " ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة نحو جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية.

تحليل السؤال الثامن:

ما مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية؟

وانبعث من هذا السؤال الفرضية الآتية:

الفرضية الثامنة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية.

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، ودرجة التقدير لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية كما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (14): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الثامن مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	4	توفر المعرفة بنظام الرقابة الداخلية	102	3.89	77.8%	مرتفعة
2.	1	توفر خبرات تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية لدى المدققين	102	4.05	81.0%	مرتفعة
3.	6	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية	102	3.61	72.2%	مرتفعة
4.	2	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية	102	3.99	79.8%	مرتفعة

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
5.	3	توفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبة للمراجع القضائي.	102	3.96	79.2%	مرتفعة
6.	5	استخدام مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق	102	3.87	77.5%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.90	77.9%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (14) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد عينة الدراسة من حيث مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية هي بالترتيب (2، 4، 5، 1، 6، 3) والتي تنص على:

- توفر خبرات تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية لدى المدققين.
- وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية.
- توفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبة للمراجع القضائي.
- توفر المعرفة بنظام الرقابة الداخلية.
- استخدام مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.
- وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية.

إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في المهارات المحاسبية بلغت (77.9%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بمدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والتدقيق.

أما بالنسبة للفرضية الثامنة حيث يلاحظ أن النسبة المئوية للدرجة الكلية قد بلغت (77.9%)، وهذا يدل على نسبة موافقة كبيرة، لذلك فإننا نرفض فرضية الدراسة التي تنص على "لا توجد جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية" ونقول أنه توجد درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والتدقيق.

جدول (15): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال التاسع مدى موافقة عينة الدراسة على عدد من المفاهيم مرتبة ترتيباً تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

رقم الفقرة في الاستبيان	الترتيب	الفقرة	التكرار	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1.	2	توفر المحاسبة القضائية المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع وتقليل واكتشاف حالات الغش	102	4.03	80.60%	مرتفعة
2.	5	تحد المحاسبة القضائية من ممارسة المحاسبة الابتداعية في المنظمات والوحدات الاقتصادية	102	3.73	74.50%	مرتفعة
3.	3	تزيد المحاسبة القضائية من الثقة بالتقارير المالية المنتجة من قبل المنظمة	102	3.99	79.80%	مرتفعة
4.	1	تساهم المحاسبة القضائية في تقديم خدمات الدعم القانوني للمحاكم مما يسهم في ايجاد حل للنزاعات المالية والحد من الخسائر	102	4.09	81.80%	مرتفعة
5.	4	استعانة المحاكم الفلسطينية بالمراجعين القضائيين يحقق مبادئ الحوكمة	102	3.89	77.80%	مرتفعة
		المتوسط الحسابي للمجال	102	3.95	78.90%	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (15) السابق:

أن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جداً من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال هي بالترتيب (4، 1) والتي تنص على:

- تساهم المحاسبة القضائية في تقديم خدمات الدعم القانوني للمحاكم مما يسهم في ايجاد حل للنزاعات المالية والحد من الخسائر.
- توفر المحاسبة القضائية المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع وتقليل واكتشاف حالات الغش.
- بينما الفقرات التي حصلت على درجة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال هي بالترتيب (3، 5، 2).
- تزيد المحاسبة القضائية من الثقة بالتقارير المالية المنتجة من قبل المنظمة.
- استعانة المحاكم الفلسطينية بالمراجعين القضائيين يحقق مبادئ الحوكمة.
- تحد المحاسبة القضائية من ممارسة المحاسبة الابتدائية في المنظمات والوحدات الاقتصادية.
- إن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة حول هذا المجال بلغت (78.90%) وهذا يدل على نسبة موافقة مرتفعة نحو الاسئلة المتعلقة بعدد من المفاهيم التي قامت الباحثة بتقديمها.

3.4 اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية، حيث يتم قبول الفرضيه الصفريه اذا كانت α اكثر من 0.05 ويتم رفض الفرضيه الصفريه اذا كانت α اقل من 0.05.

الفرضية الاولى (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش.

جدول (16) اختبار الفرضية الاولى - اختبار Binomial

الرقم	الفقرة	Sig	القرار
1	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير بالسجلات والقوائم المالية للمنظمة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
2	المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
4	توفر مهارة التفكير بالطريقة التي يفكر بها مرتكبي الاحتيال	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
5	امتلاك مهارات وأساليب كشف الاحتيال المالي وآليات اكتشافه	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
6	توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال.	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
7	القدرة على إدارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
8	توفر المعرفة لدى المراجع الخارجي بأساليب التلاعب والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
9	امتلاك مهارة كشف سوء استغلال موارد المنظمة من خلال الغش وفساد الموظفين الإداريين.	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
10	الفهم لمداخل وطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
11	توافر الخبرات والمهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين في المنظمة للكشف عن التلاعب وممارسات الفساد المالي والإداري	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
12	توفر المعرفة بالموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضيه الصفريه وبالتالي قبول الفرضيه البديله حيث تبين وجود جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال مكافحة الغش بنسبة (73.3%).

الفرضيه الثانيه (H0): لا توجد جاهزية للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الاجرام.

جدول (17): اختبار الفرضية الثانيه - اختبار Binomial

الرقم	الفقره	Sig	القرار
1	مهارة المعرفة بمثلث الاحتيال (الحافز، الفرص، التبرير)	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
2	مهارات البحث في جمع واستقصاء الأدلة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
3	القدرة على التحليل الإستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
4	امتلاك المدققين الداخليين المعرفة بأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
5	الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
6	القدرة على التعرف على السلوك الإجرامي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضيه الصفريه وبالتالي قبول الفرضيه البديله حيث يوجد جاهزية للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال علم الاجرام بنسبة (73.5%).

الفرضية الثالثة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار فرضية مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراء التحقيق.

جدول (18): اختبار الفرضية الثالثة - اختبار Binomial

الرقم	الفقره	Sig	القرار
1	امتلاك مهارات تحليل البيانات	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
2	امتلاك مهارات ربط النتائج ببعضها.	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
3	امتلاك مهارات التفكير الانتقادي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
4	امتلاك المهارات التحقيقية.	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
5	التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
6	المعرفة العامة بقواعد جمع الأدلة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
7	امتلاك مهارة ربط النتائج المكتشفة ببعضها البعض وتحليلها	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
8	المعرفة بقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
9	امتلاك مهارة تقديم الشهادة في المحكمة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
10	الإلمام بإستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
11	امتلاك مهارات شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
12	امتلاك القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
13	امتلاك القدرة على حل النزاعات التي تنتج عن التحريات والنقاش	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
14	تقديم خدمات البحث والتقصي يفعل من دور المراجعة القضائية في منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
15	توفر خدمات الدعم القانوني من خلال المراجعة القضائية يساعد على منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
16	امتلاك الذكاء وقوة الملاحظة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
17	مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
18	امتلاك مهارة التحري والتحقيق والتقصي والفهم الدقيق للجوانب القانونية المتعلقة بقضايا الغش والاحتيال واللوائح والقوانين	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
19	القدرة على ايجاد الحلول للمشاكل الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعتها ومتطلباتها	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
20	امتلاك قدرة التحليل الاستنتاجي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية الصفريه وبالتالي قبول الفرضيه البديله حيث يوجد جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال اجراء التحقيق بنسبة (74.5%).

الفرضية الرابعة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون.

جدول (19): اختبار الفرضية الرابعه - اختبار Binomial

الرقم	الفقره	Sig	القرار
1	الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في فلسطين	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
2	المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الاثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
3	المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للخدمات القانونية للتعامل مع الأساليب الاحتمالية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
4	الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
5	المعرفة بالتحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
6	امتلاك المعرفة الجيدة بقانون الضرائب	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
7	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون الجنائي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
8	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون المدني	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
9	المعرفة بتطبيق القانون والإجراءات القانونية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضيه الصفريه وبالتالي قبول الفرضيه البديله حيث يوجد جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال علم القانون بنسبة (74.2%)

الفرضية الخامسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

جدول (20): اختبار الفرضية الخامسة- اختبار Binomial

الرقم	الفقرة	Sig	القرار
1	توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق	0.000	رفض الفرضية الصفريه
2	توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات	0.000	رفض الفرضية الصفريه
3	المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب	0.000	رفض الفرضية الصفريه
4	توفر مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الاحتيال المالي في الشركات	0.000	رفض الفرضية الصفريه
5	إتقان برنامج لغة أوامر المراجعة audit command language (ACL)	0.000	رفض الفرضية الصفريه
6	المعرفة ببرنامج استخلاص وتحليل البيانات التفاعلي interactive data extraction	0.000	رفض الفرضية الصفريه
7	توفر المعرفة ببرنامج التنقيب عن البيانات Data mining.	0.000	رفض الفرضية الصفريه
8	المعرفة ببرنامج اكتشاف الدليل المنطقي digital evidence recovery	0.000	رفض الفرضية الصفريه
9	توفر المعرفة ببرنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft office excel	0.000	رفض الفرضية الصفريه
10	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية	0.000	رفض الفرضية الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية الصفريه وبالتالي قبول الفرضية البديله حيث يوجد جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال تكنولوجيا المعلومات بنسبة (73.5%)

الفرضية السادسة (H0): لا توجد جاهزية للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال.

جدول (21): اختبار الفرضية السادسة – اختبار Binomial

الرقم	الفقره	Sig	القرار
1	امتلاك مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء .	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
2	امتلاك مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين والتعامل مع رجال الأعمال .	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
3	امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة .	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
4	توفر مهارات لغة الجسد والفراسة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
5	امتلاك مهارة سلامة اللغة والقدرة على تحرير الدعاوى وإيصال المعلومة وعرض الحجج	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
6	توافر مهارات التفاوض لحل المنازعات القضائية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
7	القدرة على النقاش بإسلوب علمي وعملي ومنطقي .	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
8	امتلاك مهارة كتابة التقارير	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
9	امتلاك مهارة الاتصال الشفهي	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
10	امتلاك مهارات الاتصال الكتابية	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
11	امتلاك مهارات التحدث للعامة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
12	امتلاك مهارات إجراء المقابلة	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
13	امتلاك مهارة تبسيط المعلومات	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
14	امتلاك القدرة على عرض القضية وتقديم الأدلة بالشكل المناسب	0.000	رفض الفرضيه الصفريه
	المجموع	0.000	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضيه الصفريه وبالتالي قبول الفرضيه البديله حيث يوجد جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال الاتصال بنسبة (73.5%).

الفرضية السابعه (H0): لا توجد جاهزية للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علمياً وعملياً في مجال العلوم الماليه.

جدول (22): اختبار الفرضية السابعه - اختبار Binomial

القرار	Sig	الفقرة	الترتيب
رفض الفرضية الصفريه	0.000	امتلاك مهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية	1
رفض الفرضية الصفريه	0.000	امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب	2
	0.000	المجموع	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية الصفريه وبالتالي قبول الفرضية البديله حيث يوجد جاهزيه للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال علوم ماليه بنسبة (78.1%).

الفرضية الثامنة (H0): لا توجد جاهزية للبيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية.

تم استخدام اختبار (One-Sample Binomial Test) لاختبار مدى جاهزية البيئه الفلسطينيه لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علمياً وعملياً في مجال المهارات المحاسبية.

جدول (23): اختبار الفرضية الثامنه - اختبار Binomial

القرار	Sig	الفقره	الرقم
رفض الفرضية الصفريه	0.000	توفر المعرفة بنظام الرقابة الداخليه	1
رفض الفرضية الصفريه	0.000	توفر خبرات تدقيقية متنوعه في مجالات المحاسبه القضائيه لدى المدققين	2
رفض الفرضية الصفريه	0.000	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولي والمعايير المحاسبية	3
رفض الفرضية الصفريه	0.000	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولي	4
رفض الفرضية الصفريه	0.000	توفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبه للمراجع القضائي	5
رفض الفرضية الصفريه	0.000	استخدام مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق	6
	0.000	المجموع	

وبناء على نتائج الاختبار تم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي قبول الفرضية البديلة حيث يوجد جاهزيه للبيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبه القضائيه علميا وعمليا في مجال المهارات المحاسبية بنسبة (78.90%).

تحليل التباين: وترى الباحثة ضرورة تحليل التباين حول استجابة افراد العينة لمتغيرات الدراسة، حيث تعرض الجداول اللاحقة محتويات هذا التحليل والنتائج المتعلقة بها.

اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة الصفة.

جدول (24): تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير الصفة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.085	2.524	0.408	2	.816	بين المجموعات	المحور الأول: مفاهيم المحاسبة القضائية
		0.162	99	15.997	داخل المجموعات	
			101	16.813	المجموع	
2.02	3.987	1.161	2	2.323	بين المجموعات	المحور الثاني: مجال مكافحة الغش
		0.291	99	28.837	داخل المجموعات	
			101	31.160	المجموع	
0.021	4.006	1.811	2	3.622	بين المجموعات	المحور الثالث: مجال علم الجرائم
		0.452	99	44.757	داخل المجموعات	
			101	48.379	المجموع	
0.085	2.528	0.948	2	1.896	بين المجموعات	المحور الرابع: مجال اجراءات التحقيق
		0.375	99	37.137	داخل المجموعات	
			101	39.033	المجموع	
0.170	1.803	0.771	2	1.542	بين المجموعات	المحور الخامس: مجال علم القانون
		0.427	99	42.317	داخل المجموعات	
			101	43.858	المجموع	
0.021	4.028	1.549	2	3.098	بين المجموعات	المحور السادس: مجال تكنولوجيا المعلومات
		0.385	99	38.066	داخل المجموعات	
			101	41.164	المجموع	

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.842	0.172	0.066	2	.132	بين المجموعات	المحور السابع: مجال الاتصال
		0.384	99	37.967	داخل المجموعات	
			101	38.099	المجموع	
0.612	0.493	0.251	2	.502	بين المجموعات	المحور الثامن: مجال العلوم المالية
		0.509	99	50.364	داخل المجموعات	
			101	50.865	المجموع	
0.514	0.671	0.284	2	.568	بين المجموعات	المحور التاسع: مجال المهارات المحاسبية
		0.424	99	41.928	داخل المجموعات	
			101	42.496	المجموع	

• دالة إحصائية عند مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة الصفة بالنسبة لمجالات مفاهيم المحاسبة القضائية، ومجال إجراءات التحقيق، ومجال علم القانون، ومجال الاتصال، ومجال العلوم المالية، ومجال المهارات المحاسبية، ولكن تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة الصفة بالنسبة لمجال مكافحة الغش، ومجال علم الجرائم، ومجال تكنولوجيا المعلومات.

وللتعرف على مصدر هذه الفروق بالنسبة لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش، قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفيه كما هو مبين أدناه، حيث تبين أن الفروق كانت ما بين موظف في سلطة النقد الفلسطينية وموظف في ديوان الرقابة ومدقق خارجي وقد كانت الفروق لصالح المدقق الخارجي.

جدول (25): يبين اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفروق في متغير الصفة بالنسبة للمجال الثاني مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش

الخبرة	ديوان الرقابة	سلطة النقد	مدقق خارجي
ديوان الرقابة	0		
سلطة النقد	0.022	0	
مدقق خارجي	0.664	0.313	0

وللتعرف على مصدر هذه الفروق بالنسبة لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم، قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفيه كما هو مبين أدناه، حيث تبين أن الفروق كانت ما بين موظف في سلطة النقد الفلسطينية وموظف في ديوان الرقابة ومدقق خارجي وقد كانت الفروق لصالح موظف سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (26): يبين اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفروق في متغير الصفة بالنسبة للمجال الثالث مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم

الخبرة	ديوان الرقابة	سلطة النقد	مدقق خارجي
ديوان الرقابة			
سلطة النقد	0.933		
مدقق خارجي	0.039	0.15	

وللتعرف على مصدر هذه الفروق بالنسبة لمجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات، قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفيه كما هو مبين أدناه، حيث تبين أن الفروق كانت ما بين موظف في سلطة النقد الفلسطينية وموظف في ديوان الرقابة ومدقق خارجي وقد كانت الفروق لصالح ديوان الرقابة المالية والإدارية.

جدول (27): يبين اختبار شيفيه لمعرفة دلالة الفرق في متغير الصفة بالنسبة للمجال السادس مجال مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات

الخبرة	ديوان الرقابة	سلطة النقد	مدقق خارجي
ديوان الرقابة			
سلطة النقد	0.036		
مدقق خارجي	0.078	0.995	

تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة الفئة العمرية.

جدول (28): تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير الفئة العمرية

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.327	1.165	0.193	3	0.579	بين المجموعات	المحور الأول: مفاهيم المحاسبة القضائية
		0.166	98	16.234	داخل المجموعات	
			101	16.813	المجموع	
0.829	0.295	0.093	3	0.279	بين المجموعات	المحور الثاني: مجال مكافحة الغش
		0.315	98	30.881	داخل المجموعات	
			101	31.160	المجموع	
0.148	1.820	0.851	3	2.554	بين المجموعات	المحور الثالث: مجال علم الجرائم
		0.468	98	45.825	داخل المجموعات	
			101	48.379	المجموع	
0.449	0.891	0.345	3	1.036	بين المجموعات	المحور الرابع: مجال اجراءات التحقيق
		0.388	98	37.996	داخل المجموعات	
			101	39.033	المجموع	
0.513	0.771	0.337	3	1.011	بين المجموعات	المحور الخامس: مجال علم القانون
		0.437	98	42.847	داخل المجموعات	
			101	43.858	المجموع	

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المحور السادس: مجال تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	1.164	3	0.388	0.951	0.419
	داخل المجموعات	39.999	98	0.408		
	المجموع	41.164	101			
المحور السابع: مجال الاتصال	بين المجموعات	0.616	3	0.205	0.537	0.658
	داخل المجموعات	37.483	98	0.382		
	المجموع	38.099	101			
المحور الثامن: مجال العلوم المالية	بين المجموعات	3.202	3	1.067	2.194	0.094
	داخل المجموعات	47.663	98	0.486		
	المجموع	50.865	101			
المحور التاسع: مجال المهارات المحاسبية	بين المجموعات	2.383	3	0.794	1.941	0.128
	داخل المجموعات	40.112	98	0.409		
	المجموع	42.496	101			

• دالة إحصائية عند مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من لجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة الفئة العمرية.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة المؤهل العلمي.

جدول (29): تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: مفاهيم المحاسبة القضائية	بين المجموعات	0.388	2	0.194	1.169	0.315
	داخل المجموعات	16.425	99	0.166		
	المجموع	16.813	101			
المحور الثاني: مجال مكافحة الغش	بين المجموعات	0.307	2	0.153	0.492	0.613
	داخل المجموعات	30.853	99	0.312		
	المجموع	31.160	101			
المحور الثالث: مجال علم الجرائم	بين المجموعات	0.279	2	0.139	0.287	0.751
	داخل المجموعات	48.101	99	0.486		
	المجموع	48.379	101			
المحور الرابع: مجال اجراءات التحقيق	بين المجموعات	0.846	2	0.423	1.097	0.338
	داخل المجموعات	38.186	99	0.386		
	المجموع	39.033	101			
المحور الخامس: مجال علم القانون	بين المجموعات	0.456	2	0.228	0.520	0.596
	داخل المجموعات	43.402	99	0.438		
	المجموع	43.858	101			
المحور السادس: مجال تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	1.900	2	0.950	2.395	0.096
	داخل المجموعات	39.264	99	0.397		
	المجموع	41.164	101			
المحور السابع: مجال الاتصال	بين المجموعات	0.563	2	0.281	0.742	0.479
	داخل المجموعات	37.537	99	0.379		
	المجموع	38.099	101			
المحور الثامن: مجال العلوم المالية	بين المجموعات	0.689	2	0.345	0.680	0.509
	داخل المجموعات	50.176	99	0.507		
	المجموع	50.865	101			
المحور التاسع: مجال المهارات المحاسبية	بين المجموعات	0.255	2	0.128	0.299	0.742
	داخل المجموعات	42.240	99	0.427		
	المجموع	42.496	101			

• دالة إحصائية عند مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة في ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة (التخصص).

جدول (30): تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير التخصص

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.609	0.677	0.114	4	0.457	بين المجموعات	المحور الأول: مفاهيم المحاسبة القضائية
		0.169	97	16.356	داخل المجموعات	
			101	16.813	المجموع	
0.306	1.224	0.374	4	1.498	بين المجموعات	المحور الثاني: مجال مكافحة الغش
		0.306	97	29.662	داخل المجموعات	
			101	31.160	المجموع	
0.324	1.181	0.562	4	2.247	بين المجموعات	المحور الثالث: مجال علم الجرائم
		0.476	97	46.132	داخل المجموعات	
			101	48.379	المجموع	
0.691	0.562	0.221	4	0.884	بين المجموعات	المحور الرابع: مجال إجراءات التحقيق
		0.393	97	38.149	داخل المجموعات	
			101	39.033	المجموع	
0.834	0.364	0.162	4	0.648	بين المجموعات	المحور الخامس: مجال علم القانون
		0.445	97	43.210	داخل المجموعات	
			101	43.858	المجموع	
0.879	0.298	0.125	4	0.499	بين المجموعات	المحور السادس: مجال تكنولوجيا المعلومات
		0.419	97	40.665	داخل المجموعات	
			101	41.164	المجموع	

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.758	0.469	0.181	4	.723	بين المجموعات	المحور السابع: مجال الاتصال
		0.385	97	37.376	داخل المجموعات	
			101	38.099	المجموع	
0.931	0.213	0.111	4	.443	بين المجموعات	المحور الثامن: مجال العلوم المالية
		0.520	97	50.422	داخل المجموعات	
			101	50.865	المجموع	
0.701	0.548	0.235	4	.939	بين المجموعات	المحور التاسع: مجال المهارات المحاسبية
		0.428	97	41.556	داخل المجموعات	
			101	42.496	المجموع	

• دالة إحصائية عند مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة التخصص.

تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في متوسط استجابة عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة سنوات الخبرة.

جدول (31): تحليل نتائج التباين الأحادي لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.780	0.363	0.062	3	0.185	بين المجموعات	المحور الأول: مفاهيم المحاسبة القضائية
		0.170	98	16.628	داخل المجموعات	
			101	16.813	المجموع	
0.586	0.649	0.202	3	0.607	بين المجموعات	المحور الثاني: مجال مكافحة الغش
		0.312	98	30.553	داخل المجموعات	
			101	31.160	المجموع	

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجالات
0.206	1.553	0.732	3	2.195	بين المجموعات	المحور الثالث: مجال علم الجرائم
		0.471	98	46.184	داخل المجموعات	
			101	48.379	المجموع	
0.268	1.334	0.510	3	1.531	بين المجموعات	المحور الرابع: مجال اجراءات التحقيق
		0.383	98	37.502	داخل المجموعات	
			101	39.033	المجموع	
0.225	1.480	0.633	3	1.900	بين المجموعات	المحور الخامس: مجال علم القانون
		0.428	98	41.958	داخل المجموعات	
			101	43.858	المجموع	
0.535	0.733	0.301	3	0.903	بين المجموعات	المحور السادس: مجال تكنولوجيا المعلومات
		0.411	98	40.260	داخل المجموعات	
			101	41.164	المجموع	
0.945	0.126	0.049	3	0.146	بين المجموعات	المحور السابع: مجال الاتصال
		0.387	98	37.953	داخل المجموعات	
			101	38.099	المجموع	
0.259	1.363	0.679	3	2.038	بين المجموعات	المحور الثامن: مجال العلوم المالية
		0.498	98	48.828	داخل المجموعات	
			101	50.865	المجموع	
0.456	0.877	0.370	3	1.111	بين المجموعات	المحور التاسع: مجال المهارات المحاسبية
		0.422	98	41.385	داخل المجموعات	
			101	42.496	المجموع	

• دالة إحصائية عند مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات عينة الدراسة نحو مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق

متطلبات المحاسبة القضائية يعزى لمتغير الدراسة التخصص.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

2.5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف عل مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش، وعلم الجرائم، واجراءات التحقيق، وعلم القانون، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال، ومهارات المحاسبة والعلوم المالية. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش، ويظهر ذلك جلياً من خلال توافر الخبرات والمهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين في المنظمة للكشف عن التلاعب وممارسات الفساد المالي والإداري، وتوفر المعرفة لديهم بأساليب التلاعب والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية، وتوفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها، ومهارات التفكير بالطريقة التي يفكر بها مرتكبي الاحتيال.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كلاً من (الجليلي، 2012) (Singleton and Olugbenga, 2010)، و(Coenen, 2006)، و(Bhide, 2012)، (Hopwood et al, 2008)، (2013)، (McMullen and Sanchez, 2010)، (Prabowo, 2013)، و(حامد، 2017)، و(الجبوري والخالدي، 2013)، (Ramhdan, 2015)، و(برغل، 2015)، و(Malusare, 2013). حيث أكدت نتائج هذه الدراسات على أن مكافحة الغش تعتبر متطلباً هاماً لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية.

ولكن تتعارض مع نتيجة دراسة (الكبيسي، 2016) والتي بينت على أن المحاسبين القضائيين تنقصهم الكفايات والمهارات في مجال الغش.

قد يكون مبرر ذلك أن المحاسبة القضائية تعد مهنة هامة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات، والعمل داخل إطار قانوني، والذين يقومون بدورهما بتوفير أدلة كافية بغية العمل على ضبط الغش، والتحقق من مدى مصداقية البيانات والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة. كما تتضمن المحاسبة القضائية التحقق من مدى وجود حالات غش أم لا في الوحدات الاقتصادية، وتحديد مسؤولية هذا الغش ونتأجه، حيث يتمثل الهدف الرئيس للمحاسبة القضائية بحماية المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات من الغش والاحتيال والعمل على توفير محاسبين قضائيين متخصصين في الكشف عن حالات الغش وذلك من خلال القيام بجمع الأدلة اللازمة وتقييمها وتحليلها، ودراسة عوامل مخاطرة الغش التي تتعلق بالتقارير والبيانات المالية، واختلاس أصول الشركة، واستخدام الاجتهاد المهني والحدس في عملية تقييم عوامل مخاطرة الغش، والتخطيط للمراجعة وتقديم التقرير، ويعد المحاسب القضائي خبيراً في تحديد الأضرار الناجمة عن الغش في القوائم المالية، وفي هذا المجال تعنى المحاسبة القضائية بالتحقيقات التي تتعلق بالغش، حيث يقوم المحاسب القضائي بتقديم العديد من الخدمات الاستشارية والاهتمام بمواضيع هامة تتعلق بالغش مثل غش البنوك، والمؤسسات المالية المختلفة، والتي تؤدي إلى افلاس الشركات المساهمة العامة، وحدوث الاختلاسات المالية، كما يلعب المحاسب القضائي دوراً هاماً كمستشاراً يقوم بتقديم المساعدات والاستشارات للمحامين والمحاكم والهيئات التنظيمية في الحد من الغش في البيانات المالية، وذلك من خلال قيامه بتطبيق المبادئ المحاسبية، ومهارات مراجعة وتدقيق الحسابات، واجراء التحقيق في حالات الاشتباه في حدوث الغش المالي.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم، ويظهر ذلك جلياً من خلال توافر مهارة المعرفة بمثلث الاحتيال (الحافز، الفرص، التبرير)، والقدرة على جمع

واستقصاء الأدلة، والتحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة، والقدرة على كشف السلوك الاجرامي، وامتلاك مهارات وأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة.

يتبين من خلال مراجعة نتيجة الدراسة هذه انها تتفق مع نتيجة دراسة كلاً من الخالدي والجبوري، (Davis et al, 2010)، و(Malusare, 2013)، و(Owojori and Asaolu, 2009). حيث بينت نتيجة هذه الدراسات على أهمية توافر مهارات والمعرفة الجيدة في علم الاجرام كمتطلبات للمحاسبة القضائية علمياً وعملياً.

قد يكون المبرر لنتيجة هذه الدراسة أن المحاسب القضائي يلعب دوراً هاماً في الكشف والحد من العمليات والجرائم الاقتصادية المختلفة، نظراً لما يتمتع به المحاسب القضائي من قدرات وكفايات ومعارف في مجال التحقيق كما يقوم المحاسب القضائي بدوراً هاماً في عمليات التحري في النشاطات أو الأعمال التي ترتبط بالجرائم الاقتصادية، حيث تعتبر المحاسبة القضائية بمثابة أداة ووسيلة فاعلة بغية معالجة الجرائم المالية في الشركات المساهمة العامة المختلفة.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق، وخاصة امتلاك مهارة تحليل البيانات، وربط النتائج ببعضها، وربط النتائج المكتشفة ببعضها البعض وتحليلها، وامتلاك الذكاء وقوة الملاحظة، وتوفير خدمات الدعم القانوني من خلال المراجعة القضائية يساعد على منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي، والقدرة على الاستنتاج من خلال اسئلة مهنية محددة، وامتلاك قدرة التحليل الاستنتاجي، والتمتع بالمقدرة والكفاية على حل النزاعات التي تنتج على التحريات والنقاش.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كلاً من (القاضي، 2013)، و(الجليلي، 2012)، و(سعد الدين، 2010)، و(أبو حشيش، 2013)، و(دعاس، 2016)، و(حامد، 2017)،

و(الجبوري و الخالدي، 2013)، (Singleton and Singleton, 2010)،
و(Blessing, 2015)، و(Bhide, 2012)، و (Olugbenga, 2013)،
(Ramaswamy, 2007) و (Hopwood et al, 2008)، و (Owojori & Asaolu,)
(2009)، و(Prabowo, 2013) و(Krstic, 2009) و(Malusare, 2013).

قد يكون المبرر لهذه النتيجة أن المحاسبة القضائية تعتبر محصلة لنتيجة عملية التكامل
الحاصلة بين مهارات المحاسبين والمدققين ومهارات التحقيق، حيث تعتبر المحاسبة
القضائية على انها فرع جديد من المحاسبة تشكل بدورها أداة شاملة بهدف العمل على
التحري والتحقيق في القضايا المالية وما يتعلق بها من ادعاءات محتملة بارتكاب أعمال
الغش والاحتيال، كما يتمثل دور المحاسب القضائي بجمع البيانات، والمستندات، والوثائق،
والمعززات التي تهدف لقبول أو رفض الادعاء، ومن ثم تولي عملية مراجعة والتحقيق في
صحة المستندات الملائمة بغية تقديم التقييم المبدئي للحالة، وذلك من خلال الاهتمام
بإجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة، كما
تتطلب المحاسبة القضائية معرفة ودراية جيدة في أساليب وإجراءات التحريات والتقصي،
والتحقق، والتحقيق، وتتطلب المحاسبة القضائية الحصول على تأهيل جيد في العديد من
الجوانب وخاصة التأهيل في العلوم المحاسبية التي تمكن المحاسب القضائي من تحليل
وتفسير المعلومات المالية الضرورية، والمعرفة بالرقابة الداخلية والحوكمة، واكتساب
مهارات التحقيق لأن جمع المعلومات والبيانات وطبيعة الاثبات في المحاسبة القضائية
تتطلب أن يكون المحاسب القضائي قادراً على جمع وتحليل المعلومات ذات العلاقة،
وانتقان مهارات التحقيق وخاصة تقنيات المراقبة، وإجراء المقابلات الشخصية، ومهارات
الاستجواب.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق
متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون، ويظهر ذلك جلياً من
خلال التمتع بمهارات امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون الجنائي، والخبرة الكافية في النظام

القضائي المعمول به في فلسطين، والامام بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة، والقدرة على تطبيق القانون والإجراءات القانونية، والتمتع بالمهارات والمعارف اللازمة للخدمات القانونية للتعامل مع الأساليب الاحتمالية.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة كلاً من (الجليلي، 2012)، و(أحمد، 2014)، و(حلس، 2012)، و(محمود وداود، 2014)، و(أحمد، 2013)، و(أبو حشيش، 2013)، و(شبلي، 2013)، و(الخالدي والجبوري (2013)، وأحمد (2013)، (Zadeh and Ramazan,) (2012)، و(Blessing, 2015)، و(Islam et al, 2011)، و(Sanchez and James et al,) و(Ramaswamy, 2007)، و(Grippo, 2003)، و(Trewin, 2004)، و(2008)، و(Owojori and Asaolu, 2009)، و(Ramadan, 2015)، و(Krstic,) و(2009)، و(Malusare, 2013).

قد يكون المبرر لهذه النتيجة بأن المحاسبة القضائية تعد علماً يقوم بالتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة، والتمويل، والضرائب، والتحليل المالي، والتحري والاستفسار، وفحص المسائل في القانون المدني، والقانون الجنائي بغية الوصول إلى الحقيقة والصدق، وهي فرع جديد من علم المحاسبة يشمل كافة فروع المعرفة المحاسبية، ويتكون من عنصر الخدمات القانونية، وعنصر خدمات التدقيق، وينظر إلى المحاسبة القضائية على أنها فرع متخصص من فروع المحاسبة التي تتعلق بالقضايا القانونية، والشكاوى المالية، وتقديم خدماتها كخبير في مجالات عدة من أهمها: التثمين، ومطالبات التأمين، وقضايا الاحتيال المالية، والقضايا ذات الأضرار المالية الشخصية. وبالتالي يتوجب على المحاسب القضائي امتلاك الفهم الأساسي والجوهري للأساس القانوني، والتشريعات المختلفة في الدولة، والقواعد التشريعية والفقهية في مجال عمله، والإجراءات المتبعة في المحاكم والتي تمكن المحاسب القضائي من تحديد أنواع الأدلة اللازمة التي تتفق مع المعايير القانونية للسلطات القضائية والتي تمثل الدليل المحكم، وطرق حفظ الدليل بالأسلوب الذي يقابل معايير المحاكم.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المعرفة في تكنولوجيا المعلومات، ويظهر ذلك جلياً من خلال توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية، المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب، وتوفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات، وتوفر مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الاحتيال المالي في الشركات، وتوفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (محمود وداود، 2014)، و(الجبوري والخالدي، 2013)، و(أحمد، 2013)، و(Hopwood et al, 2008)، و(Akkeren et al, 2013).

قد يكون المبرر لهذه النتيجة أن المحاسبة القضائية عملية تطبيق المعرفة المحاسبية، والقانونية، وتكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام العديد من تقنيات البحث والكشف عن الاحتيال المالي، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لأن يتقن المحاسب القضائي إجادة استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصة اتقان مهارات الاتصال الإلكتروني المباشر، والخبرة في أجهزة الحاسوب والبرمجيات لما لذلك من أهمية كبيرة في حفظ البيانات، واستخلاصها، وتقييم قدرة الأساليب الرقابية على معالجة وتحليل البيانات، وتجميع المعلومات لأغراض الرقابة، وتحليل البيانات، والبراعة في استخدام الحاسوب، والمعرفة بنظم عمل الشبكات، مما يساعد المحاسب القضائي في إجراء التحقيقات في تعاملات البنوك الإلكترونية ونظم المحاسبة الحاسوبية.

ويجب أن تتوافر في المحاسب القضائي القدرة على تحديد وحفظ أنظمة الحاسوب والبيانات، والمعرفة بكيفية تصوير ونسخ محركات أقراص الحاسوب ووسائل التخزين، والمعرفة بكيفية استخراج البيانات المحفوظة في الحاسوب، والمعرفة بكيفية تحليل البيانات

المستخرجة من الحاسوب، وتوثيق نتائج وأنشطة الحاسوب القضائية، والامام الجيد بعملية تفسير البيانات المستخرجة من الحاسوب، وإعداد النتائج في تقرير .

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال، ويظهر ذلك جلياً من خلال امتلاك مهارات التحدث للعامه، ووجود كفايات ومعرفة جيدة بمهارات الاتصال الكتابية، والاتصال الشفهي، وامتلاك القدرة على عرض القضية وتقديم الأدلة بالشكل المناسب، والقدرة على إجراء المقابلة بكفاءة مرتفعة، والقدرة على التفاعل مع فريق العمل.

تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة كلاً من (سعد الدين، 2010)، و(أحمد، 2013)، و(شبلي، 2013)، و(الجيلي، 2012)، و(Gangolly, 2002)، و(Crumbley and Apostolou, 2002)، و(Grippa, 2003)، و(Ramaswamy, 2007)، و(Hopwood et al, 2008)، و(James et al, 2008)، و(Owojori and Asaolu, 2009)، و(Akkeren, et al 2013)، و(Krstic, 2009).

قد يكون المبرر لهذه النتيجة أن مهارات الاتصال تعتبر من المهارات الرئيسية والهامة الواجب على المحاسب القانوني اتقانها، حيث يتعامل المحاسب القانوني مع العديد من الأطراف في الشركة بحكم طبيعة عمله، حيث يوجد اتصال وتواصل بينه وبين لجنة المراجعة والتدقيق، والإدارة التنفيذية، وبالتالي يجب أن تتوفر لديه مهارات الاتصال الشفهية والكتابية، حيث تسهم هذه المهارات في نشر المعلومات عن السياسات الأخلاقية للشركة، كما تساعد المحاسب القضائي في إدارة المقابلات، والحصول على المعلومات المهمة التي يحتاجها، وإجادة مهارات الاتصال والتواصل الشفهي والكتابي، واتقان مهارات الاتصال الالكتروني المباشر، حيث أن اتقان مهارات الاتصال تسهم في توصيل التحليلات والتحقيقات بصورة صحيحة وسليمة وواضحة إلى كافة مستخدمي خدمات المحاسب القضائي، كما أن هذه المهارات تسهم في إجراء المقابلات وشهادات الخبراء في المحاكم، وعرض أدلة الإثبات والتقارير أمام الجهات القضائية.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية من خلال امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب، والتمتع بمهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية ومهارات اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.

تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة كلاً من (دعاس، 2016)، (جلس، 2012)، (محمود وداود، 2014)، و(سعد الدين، 2010)، و(السعد، 2013)، و(أحمد، 2013)، (شبلبي، 2013) و(حامد، 2017)، (Zadeh and Ramazan, 2012)، و(Owojori and Asaolu, 2008)، و(Olugbenga, 2013)، و(Ramadan, 2015)، و(2009).

قد يكون المبرر لهذه النتيجة ان المحاسبة القضائية تعنى بشكل كبير باكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب في القوائم والبيانات المالية، والحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية من خلال التلاعب في البيانات المالية، ومنع الاحتيال والغش في هذه البيانات التي يفصح عنها لخدمة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة.

• تبين وجود درجة مرتفعة في المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو تطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مهارات المحاسبه، حيث تتوفر خبرات تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية لدى المدققين، وكذلك وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية، وتوفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبة للمراجع القضائي، وتوفر المعرفة بنظام الرقابة الداخلية، والقدرة على ممارسة مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كلاً من (السعد، 2013)، و(أبو حشيش، 2013)، و(سعد الدين، 2010)، و(الجيلبي، 2012)، و(أحمد، 2014)، و(دعاس، 2016)، و(شبلبي، 2013) و(أحمد، 2013)، و(محمود وداود، 2014)، و(سعد الدين، 2014).

(2010)، (Crumbley and Apostolou, 2002)، و(Hopwood et al, 2008)،
(Davis et al, 2010)، و(Singleton and Singleton, 2010)، و(Coenen,)
(2006).

قد يكون المبرر لنتيجة هذه الدراسة ان المحاسبة القضائية هي بمثابة فرع من فروع المحاسبة التي تعنى بتطبيق المبادئ والنظريات المحاسبية، وتطبيق الضوابط والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، وتعتبر المحاسبة القضائية بمثابة علم من علوم المحاسبة الذي يتعنى باستخدام البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم جمعها من مصادر مختلفة بصورة موضوعية وبأسلوب يمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة التي يتم اتخاذها في المحكمة، والتحقق من أسس إعداد البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بغرض كشف الانحرافات عن المعايير، والتحقق من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند اعداد البيانات المالية، وبالتالي يتوجب على المحاسب القضائي ان تتوفر لديه المعرفة الجيدة بالقواعد القانونية والتشريعات القضائية، والمعرفة الجيدة بعلوم المحاسبة ومبادئها ونظرياتها، وكيفية العمل مع البرامج المحاسبية المختلفة.

• تبين وجود العديد من الخصائص ومزايا التي تتمتع بها المحاسبة القضائية مقارنة بغيرها من اختصاصات وتخصصات في مجال المهارات المحاسبية حيث تسهم المحاسبة القضائية في تقديم خدمات الدعم القانوني للمحاكم مما يسهم في ايجاد حل للنزاعات المالية والحد من الخسائر، وتوفير المهارات، والقدرات، والمعارف المتخصصة في منع وتقليل واكتشاف حالات الغش، وتسهم كذلك بتزويد مستخدمي البيانات المالية للشركات المساهمة العامة بالثقة بالتقارير المالية المنتجة من قبل المنظمة، كما تحد المحاسبة القضائية من ممارسة المحاسبة الابتدائية في المنظمات والوحدات الاقتصادية.

2.5 توصيات الدراسة

1. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش:

- تزويد المحاسبين ومدققي الحسابات بالمعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي.
- تعزيز قدرات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير بالسجلات والقوائم المالية للمنظمة.
- العمل على تطوير مهارات وكفايات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال الفهم الجيد لمداخل وطرق المحاسبة الاحتمالية المضللة.
- تعزيز قدرات وكفايات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال القدرة على ادارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال.

2. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم:

- العمل على الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني.
- العمل على تطوير معارف ودرايات وكفايات مدققي الحسابات الداخليين بالمعرفة بأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة.
- العمل على تطوير مهارات مدققي الحسابات في مجال القدرة على الكشف على السلوك الإجرامي.

3. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال اجراءات التحقيق:

- تطوير مهارات وكفايات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال تقديم الشهادة في المحكمة.
- العمل على تطوير فهم المحاسبين ومدققي الحسابات فيما يتعلق باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها.
- تطوير مهارات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال مهارات التحقيق والكشف عن الجريمة.
- تطوير وتدريب المحاسبين ومدققي الحسابات بالفهم الواسع والجيد لقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية.

4. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون:

- العمل على تطوير معرفة المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الاثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية.
- تطوير مهارات ومعارف المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال القانون المدني.
- تزويد المحاسبين ومدققي الحسابات بالدورات التدريبية وتطوير مهاراتهم في مجال المعرفة بالتحديات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية.
- توسيع إدراك وفهم ذوي العلاقة في مجال المحاسبة الضريبية وإدارة الملفات الضريبية بصورة فاعلة.

5. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات:

- تطوير مهارات المحاسبين ومدققي الحسابات باستخدام البرامج المختلفة في الحاسوب وخاصة برنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft office excel .
- توفير المعرفة ببرنامج التنقيب عن البيانات Data mining.
- المعرفة ببرنامج اكتشاف الدليل المنطقي digital evidence recovery.
- المعرفة ببرنامج استخلاص وتحليل البيانات التفاعلي interactive data extraction.
- إتقان برنامج لغة أوامر المراجعة (audit command language ACL).

6. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال:

- العمل على تطوير مهارات التفاوض لحل المنازعات الضريبية لدى المحاسبين ومدققي الحسابات.
- العمل على تدريب وتنمية مهارات التفاوض لحل المنازعات القضائية لما لذلك من أثر ايجابي على تطوير المحاسبة القضائية في المؤسسات والمنظمات الفلسطينية.
- تدريب المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال تطوير مهارات سلامة اللغة والقدرة على تحرير الدعاوى وإيصال المعلومة وعرض الحجج.
- تطوير كفايات ومهارات جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء لدى المحاسبين ومدققي الحسابات.

- تطوير مهارات الموظفين والعاملين في مجال المحاسبة القضائية في مجال القدرة على النقاش بأسلوب علمي عملي ومنطقي، وكذلك تمكينهم في مجال كتابة التقارير.

7. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية:

- امتلاك مهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية ومهارات اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.

- امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب.

8. التوصيات المتعلقة بجاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والتدقيق:

- تطوير مهارات وكفايات المحاسبين ومدققي الحسابات في مجال استخدام مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.

- العمل على توفير الدراسة المعرفة والإدراك الجيد لنظام الرقابة الداخلية في المنظمات والمؤسسات الفلسطينية، ومقارنته مع ما ما يجب أن يكون من ممارسات مثلى في هذا المجال.

- خلق المعرفة والتوعية والفهم الجيد للتحديات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية.

- توفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبة للمراجع القضائي .

آفاق البحث المستقبلية

- أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية ودورها في كشف عمليات الاحتيال المالي في البيئة الفلسطينية.
- مدى الحاجة إلى المحاسبة القضائية في تعزيز الأحكام القضائية في البيئة الفلسطينية.
- المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى مدققي الحسابات في البيئة الفلسطينية.
- دور المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أحمد، عاطف محمد احمد (2013). *دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد الإداري والمالي بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصري*. مجلة المحاسبة والمراجعة المصرية، جامعة بني سويف، 1(2)، 9-10.

برغل، لينا مصطفى (2015). *دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

جبوري، نصيف جاسم، والخالدي، صالح هادي محمد (2014). *دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الإحتيال المالي*، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة بغداد.

جليلي، جميل (2012). *دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال: دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي*. مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق: 2(93)، 81-95.

جليلي، مقداد أحمد (2012). *المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق*، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 34(107)، 9-21.

حامد، محجوب عبد الله (2017). *مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية (دراسة ميدانية استكشافية)*، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 21(2)، 374 - 416.

حسن، عادل؛ وعبد الرحمن، عبد الرحمن (2015). *دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة، أماربك، الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 6(18). 1-28.*

حسين، خالد عبد الصبور محمد (2010). *استخدام مبادئ الحوكمة في بناء إطار علمي للمحاسبة القضائية: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية.*

أبو حشيش، هشام (2013). *دور المحاسب الجنائي في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.*

حلس، سالم عبدالله؛ الحداد، محمد حسن (2012). *مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة.*

دعاس، غسان (2016). *تقييم مدى إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 2016، 4(2)، 40-46.*

رفاعي، أحمد (2005). *مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل.*

سعد الدين، إيمان محمد (2010). *المحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري- دراسة تحليلية. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، 75، 255-306.*

سعد، صالح (2013). *المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية استكشافية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.*

سيسي، نجوى أحمد (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

شبلبي، عبد الحسين توفيق (2013). دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

أبو عال، مهدي (2018). مجتمع البحث وعينته، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية،
<https://fc.lc/ie01Au>

عرفة، زاهد (2006). مناهج البحث العلمي، مركز الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة.

عطوي، جودت عزت (2000). أساليب البحث العلمي: مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة، عمان.

عيسوي، عبد الرحمن محمد (1997). العلاج السلوكي في حالات خاصة، بيروت: دار الراتب الجامعية.

القاضي، حسين، الريشاني، سمير (2013). عرض البيانات المالية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قمبر، جميلة (2014). قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، مجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، طرابلس، 1 (16)، 212-242.

قنديل، ربا ابراهيم عيسى (2014) المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في كلية الاقتصاد والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدران.

قواسمة، رشدي؛ أبو الرز، جمال؛ أبو موسى، مفيد؛ أبو طالب، صابر (2017). **مناهج البحث العلمي**، منشورات جامعة القدس المفتوحة الأردن، عمان.

محمود، بكر ابراهيم وداود، إخلاص عبد علي (2014). **دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ع.28، مج. 9، 121-174.

ملحم، سامي مجد (2000). **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية

Akkeren, J. V., Buckby, S., & Mackenzie, K. (2013). ***A Metamorphosis of the Traditional Accountant: An Insight into Forensic Accounting Services in Australia***, *Pacific Accounting Review*, 25(2), 188-216.

Bhide, C. S. (2012). ***A Study of the Importance of Forensic Accounting in the Modern Business World***. *Dypims's International Journal of Management and Research*, 1(1), 12-17.

Blessing, I.N. (2015). ***Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting***, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(1), Jan. 1-20

Coenen, T. L. (2006). ***Why Did Not Our Auditors Find The Fraud?*** *Wisconsin Law Journal*, 25, 1-3.

- Crumbley, D. L., & Apostolou, N. (2002). *Forensic Accounting: A New Growth Area in Accounting*. *Ohio CPA Journal*, 61(3), 16-21.
- Davis, C., Farrell, R., & Ogilby, S. (2010). **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant**. American Institute of Certified Public Accountants, FVS Section, New York, NY.
- Dreyer, Kristen (2014). “**History of Forensic Accounting**”, honors projects, Grand valley state university.
- Dykeman, F. C. (1982). **Forensic Accounting: The Accountant As Expert Witness**. John Wiley & Sons.
- Gangolly, J. S., Hussein, M. E., Seow, G. S., & Tam, K. (2002). *Harmonization of the Auditor's Report*. *The International Journal of Accounting*, 37(3), 327-346.
- Grippio, F. J., & Ibex, J. W. (2003). *Introduction to Forensic Accounting*. *National Public Accountant*, 4, 4-8.
- Hopwood, W. S., Leiner, J., & Young, G. R. (2008). **Forensic Accounting**. New York, NY: McGraw-Hill/Irwin.
- Islam, M. J., Rahman, M. H., & Hossan, M. T. (2011). *Forensic Accounting as a Tool for Detecting Fraud and Corruption: An Empirical Study in Bangladesh*. *ASA University Review*, 5(2), 77-85.

- James ADiGabriele. (2008). *An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accountants*, **Journal of Education for Business**, 83 (4):331-338.
- Krstić, J. (2009). *The Role of Forensic Accountants in Detecting Frauds in Financial Statements*. **Economics and Organization**, 6(3), 295-302.
- Malusare, L. B. (2013). *The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting, Investigating, and Preventing Frauds in India*. **Online International Interdisciplinary Research Journal**, 3(3), 192-198.
- Maurice, E. P. (1946). *Forensic Accounting: Its Place In Today's Economy*. **Journal Of Accountancy**.
- Mcmullen, D. A., & Sanchez, M. H. (2010). *A Preliminary Investigation of the Necessary Skills, Education Requirements, and Training Requirements for Forensic Accountants*. **Journal of Forensic & Investigative Accounting**, 2(2), 30-48.
- Olugbenga, A. F. (2013). *Application Of Forensic Accounting: A Study Of Companies In Nigeria*: **Academic Journal Of Interdisciplinary Studies**, 2(3) 447-454.
- Owojori, A. A., & Asaolu, T. O. (2009). *The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World*. **European Journal of Scientific Research**, 29(2), 183-187.

- Prabowo, H. (2013). *Better, Faster, Smarter: Developing A Blueprint For Creating Forensic Accountants*. **Journal of Money Laundering Control**, 16(4), 353-378.
- Ramadhan, S. (2015). *Certified Accountants' Perception of Forensic Accounting Education: The Case of Bahrain*. **International Journal of Finance and Accounting**, 4(2) 109–118.
- Ramaswamy, V. (2007). *New Frontiers: Training Forensic Accountants within the Accounting Program*. **Journal of College Teaching & Learning**, 4(9), 31-38.
- Sanchez, M. H., & Trewin, J. (2004). *A Forensic Accountant as an Expert Witness in a Criminal Prosecution*. **Journal of Forensic Accounting**, 5(1), 231-235.
- Singleton, T. W., & Singleton, A. J. (2010). **Fraud Auditing and Forensic Accounting** (Vol. 11). John Wiley & Sons.
- Zadeh, H., & Ramazani, M. (2012). *Accountant's Perception Of Forensic Accounting (Case Study Of Iran)*. **Global Journal Of Management And Business Research**, 12(6).1 -4.
- Zysman, A. (2004). *Forensic Accounting Demystified World Investigators Network Standard Practice for Investigative and Forensic Accounting Engagements*. **Canadian Institute of Chartered Accountants**.

الملاحق

ملحق (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

ملحق (2): استبانة الدراسة

ملحق (1)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الاسم	مكان العمل
الدكتور عبد الناصر نور	جامعة النجاح الوطنية
الدكتور عبد الفتاح السرطاوي	جامعة فلسطين التقنية
الدكتور ساهر عقل	جامعة القدس

ملحق (2)

استبانة الدراسة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المحاسبة

استبانة حول

مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو التفضل بإعطائي جزءاً من وقتكم الثمين للإجابة على أسئلة هذه الاستبانة الذي بين أيديكم لرسالتي بعنوان: "مدى جاهزية البيئة الفلسطينية لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية"، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية.

أملاً للتكرم بالاطلاع على محاور الاسبيانة المرفقة وقراءة كل الفقرات التي تتضمنها الاستبانة بكل تأني وتروي، ومن ثم التفضل بالإجابة على التساؤلات الواردة بها بكل دقة وموضوعية، راجياً وضع إشارة (✓) في المكان المناسب الذي يعبر عن رأيك، كما آمل عدم ترك أي فقرة دون إجابة أو وضع أكثر من إشارة أمام فقرة واحدة، علماً بأن جميع الاجابات ستكون موضوع العناية والاهتمام والسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين ومقدرين لكم سلفاً حسن تعاونكم،،،

الباحثه

خالدیه محمد

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية (التعريفية) بالموظفين:

الفئة العمرية:

1. 29 سنة فأقل 2. 30-39 سنة 3. من 40-49 سنة 4. 50 سنة فأكثر

المؤهل العلمي:

1. دبلوم 2. بكالوريوس 3. دبلوم عالي 4. ماجستير 5. دكتوراه

التخصص

1. محاسبة 2. إدارة أعمال 3. علوم مالية ومصرفية 4. قانون 5. أخرى

عدد سنوات الخبرة :

1. أقل من 5 سنوات 2. 5-9 سنوات 3. 10-14 سنة 4. 15 فأكثر

تعريف المحاسبة القضائية: عملية تطبيق المعرفة المحاسبية، والقانونية، وتكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام العديد من تقنيات البحث والكشف عن الاحتيال المالي، والقيام بتقديم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها، وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بغرض كشف الانحرافات عن المعايير، والتحقق من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية".

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة-إبراز مدى موافقتك على المفاهيم التالية:

رقم	مفاهيم المحاسبة القضائية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفر المحاسبة القضائية المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في منع وتقليل واكتشاف حالات الغش					
2.	تحد المحاسبة القضائية من ممارسة المحاسبة الابتداعية في المنظمات والوحدات الاقتصادية					
3.	تزيد المحاسبة القضائية من الثقة بالتقارير المالية المنتجة من قبل المنظمة					
4.	تساهم المحاسبة القضائية في تقديم خدمات الدعم القانوني للمحاكم مما يسهم في ايجاد حل للنزاعات المالية والحد من الخسائر					
5.	استعانة المحاكم الفلسطينية بالمراجعين القضائيين يحقق مبادئ الحوكمة					

الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان الملائم لكل فقرة من الفقرات التالية بما يتطابق مع وجهة نظرك:

رقم	متغيرات الدراسة وفقراتها	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر	محايد	غير متوفر	غير متوفرة بتاتاً
اولاً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية جاهزة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال مكافحة الغش وذلك من خلال العناصر التالية:						
1.	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير بالسجلات والقوائم المالية للمنظمة					
2.	المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحرير المالي					
3.	توفر التأهيل العلمي المحاسبي الكافي الخاص بفهم العمليات المالية وأساليب الاحتيال فيها					
4.	توفر مهارة التفكير بالطريقة التي يفكر بها مرتكبي الاحتيال					
5.	امتلاك مهارات وأساليب كشف الاحتيال المالي وآليات اكتشافه					
6.	توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال.					
7.	القدرة على ادارة المخاطر وضبط الغش والاحتيال					
8.	توفر المعرفة لدى المراجع الخارجي بأساليب التلاعب والتضليل في إعداد القوائم والتقارير المالية					
9.	امتلاك مهارة كشف سوء استغلال موارد المنظمة من خلال الغش وفساد الموظفين الإداريين					
10.	الفهم لمدخل وطرق المحاسبة الاحتيالية المضللة					
11.	توافر الخبرات والمهارات الأزمة لدى المدققين الداخليين في المنظمة للكشف عن التلاعب وممارسات الفساد المالي والإداري					
12.	توفر المعرفة بالموضوعات المتعلقة بجرائم غسل الأموال وعمليات النصب والاحتيال وأنواعها وكيفية الوصول إلى الأدلة المتعلقة بها					

متوفرة بتأناً	غير متوفر	محايد	متوفر	متوفر بدرجة كبيرة	متغيرات الدراسة وقراراتها	رقم
ثانياً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم الجرائم وذلك من خلال توفر العناصر التالية:						
					1. مهارة المعرفة بمثلث الاحتيال (الحافز، الفرص، التبرير)	
					2. مهارات البحث في جمع واستقصاء الأدلة	
					3. القدرة على التحليل الاستنتاجي من خلال طرح أسئلة مهنية محددة	
					4. امتلاك المدققين الداخليين المعرفة بأساليب وتقنيات الكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي بصورة فاعلة	
					5. الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني	
					6. القدرة على التعرف على السلوك الإجرامي	
ثالثاً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال إجراءات التحقيق وذلك من خلال توفر العناصر التالية:						
					1. امتلاك مهارة تحليل البيانات	
					2. امتلاك مهارات ربط النتائج ببعضها	
					3. امتلاك مهارات التفكير الانتقادي	
					4. امتلاك المهارات التحقيقية	
					5. التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء	
					6. المعرفة العامة بقواعد جمع الأدلة	
					7. امتلاك مهارة ربط النتائج المكتشفة ببعضه البعض وتحليلها	
					8. المعرفة بقواعد جمع الأدلة والإجراءات المدنية	
					9. امتلاك مهارة تقديم الشهادة في المحكمة	
					10. الإلمام بإستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها	
					11. امتلاك مهارات شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي	
					12. امتلاك القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة	
					13. امتلاك القدرة على حل النزاعات التي تنتج على التحريات والنقاش	
					14. تقديم خدمات البحث والتقصي يفعل من دور المراجعة القضائية في منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	
					15. توفر خدمات الدعم القانوني من خلال المراجعة القضائية يساعد على منع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي	
					16. امتلاك الذكاء وقوة الملاحظة	
					17. مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل المنازعات القضائية	
					18. امتلاك مهارة التحري والتحقيق والتقصي والفهم الدقيق للجوانب القانونية المتعلقة بقضايا الغش والاحتيال واللوائح والقوانين	
					19. توافر مهارات جمع الأدلة الثبوتية من مصادر مختلفة في الجرائم المالية يحد من حالات الاحتيال وممارسات الفساد المالي والإداري	

رقم	متغيرات الدراسة وقراراتها	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر	محايد	غير متوفر	غير متوفرة بتاتاً
20.	القدرة على ايجاد الحلول للمشاكل الجديدة والتعامل مع كل حالة على حدة حسب طبيعتها ومتطلباتها					
21.	امتلاك قدرة التحليل الاستنتاجي					
رابعاً: مدى يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال علم القانون وذلك من خلال توفر العناصر التالية:						
1.	الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في فلسطين.					
2.	المعرفة باللوائح والتشريعات والقوانين بما في ذلك أدلة وقواعد الإثبات ذات الصلة بالدعوى القضائية					
3.	المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للخدمات القانونية للتعامل مع الأساليب الاحتياطية					
4.	الخبرة المناسبة بالتشريعات القانونية المختلفة ذات العلاقة					
5.	المعرفة بالتحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية					
6.	امتلاك المعرفة الجيدة بقانون الضرائب					
7.	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون الجنائي					
8.	امتلاك المعرفة الجيدة بالقانون المدني					
9.	المعرفة بتطبيق القانون والإجراءات القانونية					
خامساً: مدى يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال:						
1.	توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتحقيق.					
2.	توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات					
3.	المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب					
4.	توفر مهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الاحتيال المالي في الشركات					
5.	إتقان برنامج لغة أوامر المراجعة audit command language (ACL)					
6.	المعرفة ببرنامج استخلاص وتحليل البيانات التفاعلي interactive data extraction					
7.	توفر المعرفة ببرنامج التنقيب عن البيانات Data mining.					
8.	المعرفة ببرنامج اكتشاف الدليل المنطقي digital evidence recovery					
9.	توفر المعرفة ببرنامج مايكروسوفت اكسل Microsoft office excel					
10.	توافر مهارات فحص واكتشاف الأدلة الإلكترونية					
سادساً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال الاتصال وذلك من خلال						
1.	امتلاك مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الإثبات أمام القضاء					

رقم	متغيرات الدراسة وقراراتها	متوفر بدرجة كبيرة	متوفر	محايد	غير متوفر	غير متوفرة بتاتاً
2.	امتلاك مهارة الاتصال والتواصل مع الآخرين والتعامل مع رجال الأعمال					
3.	امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة.					
4.	توفر مهارات لغة الجسد والفراسة					
5.	امتلاك مهارة سلامة اللغة والقدرة على تحرير الدعاوى وإيصال المعلومة وعرض الحجج					
6.	توافر مهارات التفاوض لحل المنازعات القضائية					
7.	القدرة على النقاش بأسلوب علمي وعملي ومنطقي					
8.	امتلاك مهارة كتابة التقارير					
9.	امتلاك مهارة الاتصال الشفهي					
10.	امتلاك مهارات الاتصال الكتابية					
11.	امتلاك مهارات التحدث للعامة					
12.	امتلاك مهارات إجراء المقابلة					
13.	امتلاك مهارة تبسيط المعلومات					
14.	امتلاك القدرة على التفاعل مع فريق العمل					
15.	امتلاك القدرة على عرض القضية وتقديم الأدلة بالشكل المناسب					
سابعاً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال العلوم المالية وذلك من خلال :						
1.	امتلاك مهارة تحليل البيانات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية ومهارات اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب					
2.	امتلاك مهارة اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب					
ثامناً: يمكن اعتبار البيئة الفلسطينية مؤهلة لتطبيق متطلبات المحاسبة القضائية علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والتدقيق وذلك من خلال :						
1.	توفر المعرفة بنظام الرقابة الداخلية					
2.	توفر خبرات تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية لدى المدققين					
3.	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية					
4.	وجود معرفة واطلاع على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية					
5.	توفير التأهيل العلمي المناسب في مجال علم المحاسبة للمراجع القضائي					
6.	استخدام مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.					

انتهت الاستبانة...

شكراً لكم لحسن تعاونكم

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Readiness of the Palestinian
Environment to Implement the
Requirements of Forensic Accounting**

**By
Khaldia Adnan Amin Mohammed**

**Supervisor
Dr. Ghassan Da'as**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Accounting,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2019

The Readiness of the Palestinian Environment to Implement the Requirements of Forensic Accounting

By

Khaldia Adnan Amin Mohammed

Supervisor

Dr. GhassanDa`as

Abstract

This study aimed to identify the readiness of the Palestinian environment to implement the requirements of forensic accounting both scientifically and practically in the field of fraud control, criminology and in the areas of investigation procedures accompanied by law science. in depth analysis of information technology, communications as well as financial sciences and accountingskills .

To achieve the objectives of the study answer its questions, the researcher used the descriptive and analytical approach through using an intensive revision for literature review and then developing a questionnaire to collect the required information, and then the research verified and validated the questionnaire of the study.

The research population consists of the university curriculum developers, auditors, and regulatory bodies, including the Palestinian Association of Certified Public Accountantsand the Palestinian Monetary Authority. In this study, the questionnaire was used by means of a comprehensive survey method. The sample consisted of (102) respondents.

The researcher revealed a number of results, the most important of which were the existence of a high degree of readiness of the Palestinian

environment to implement the judicial and practical accounting requirements in the fields of financial sciences and accounting skills and communication and criminology and investigation procedures, and fraud control, law science, information technology. In the light of the results of the study, the researcher recommended providing auditors with the knowledge and know-how in the latest methods of investigation and financial investigation, and strengthening their capabilities and ability to distinguish indicators of fraud, manipulation and misrepresentation of the financial records and lists of the organization, and develop their skills and competencies in the field of good understanding of Fraudulent accounting methods, and enhance the abilities and competencies of auditors in the area of risk management, fraud and fraud control, and familiarity with the necessary procedures related to field investigations Legal, and develop the skills and competencies in providing testimony in court.